المشروع السنوي للأداء

لمهمة تكنولوجيات الاتصال

لسنة 2023

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة 2

1. تقديم استراتيجية المهمة 3
2. تقديم برامج المهمة 10
3. الميزانية وإطار نفقات المهمة متوسط المدى 12

المحور الثاني: برامج المهمة 16

I. **برنامج التنمية الرقميّة** 17

1. تقديم البرنامج وإستراتجيته 18
2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 19
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 32

II. **برنامج القيادة والمساندة** 35

1. تقديم البرنامج وإستراتجيته 36
2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 39
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 48

III. **الملاحق** 54

1. بطاقات المؤشرات 55
2. بطاقات الفاعلين العموميين 83
3. بطاقة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي 101

المحور الأوّل
التقديم العام للمهمة

1- تقديم إستراتيجية المهمة:

تكمن الغاية من تنفيذ مهمّة تكنولوجيات الاتصال خلال الفترة القادمة في العمل على تكريس مقومات التحول كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال السعي إلى الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية من أجل توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية في كل مكان وذلك:

- بتمكين كافة الفئات الاجتماعية من النساء والرجال وفي جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الادماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطنين والمواطنات ومن المنتظر أن تبلغ نسبة نفاذ الأسر لشبكة الأنترنات 66.8% موفّى سنة 2025 مقابل 51% حاليا.
- بإرساء إدارة إلكترونية توفّر خدمات إدارية رقميّة سريعة ذات جودة وكلفة معقولة لفائدة المواطنين من جميع الفئات الاجتماعية ولفائدة المؤسسات بما يساهم في تحسين الخدمات الإدارية وضمان استمراريتها في ظل التغيرات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد. حيث أولى المخطّط الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025" أهميّة بالغة لتبسيط الإجراءات ورقمنتها من أجل إرساء إدارة رقمية فعّالة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسّسة، ومن المتوقّع أن يبلغ عدد الخدمات الرقميّة المقدّمة 85 خدمة مع موفّى سنة2023.
- بالحث على مزيد توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاستفادة منها لتدعيم القدرة التنافسية فضلا عن تحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وازدهار مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق بما يمكن من جعل تونس قطبا تكنولوجيًّا إقليميًا ودوليًا وبالتالي الرّفع من مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلّي الإجمالي لتبلغ 6% سنة 2025.

يكتسي قطاع تكنولوجيات الاتصال أهميّة كبرى باعتباره يمثّل رافعة أساسيّة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. وقد تجلّى ذلك في دوره المحوري كآلية فعّالة لإحكام التصرف في الأزمات خاصة خلال جائحة كورونا حيث ساهم القطاع في إيجاد الحلول الكفيلة والناجعة في وقت قياسي لتأمين استمرارية المرافق العمومية ومجابهة انتشار هذا الوباء من خلال تطوير مختلف أنماط الإنتاج وإسداء الخدمات بالسرعة التي تقتضيها المرحلة على غرار العمل والتعلّم والتسوّق عن بعد وتحويل الأموال عبر محفظة إلكترونية أو موزّع آلي للأموال، هذا فضلا عن التقليص من الإجراءات البيروقراطية لتمكين المواطن من الانتفاع بأوفر عدد ممكن من الخدمات الإدارية على الخط.

وعلى هذا الأساس تمّ ضبط استراتيجية مهمة تكنولوجيات الاتصال في إطار برنامج الإصلاحات الكبرى للحكومة وأخذا في الاعتبار للرؤية الاستشرافية لتونس في أفق سنة 2035 المتعلّقة بالتنمية الرقميّة وكذلك تعهدات الدولة التونسية على المستوى الدولي في مجال التنمية المستدامة والتحوّل الرّقمي، من أبرزها:

- **الرؤية الاستشرافية والتوجيهية لتونس في أفق سنة 2035:**

تتمثّل الخطّة الوطنيّة للتنمية الرقميّة في إرساء بيئة رقمية وتكنولوجية داعمة للتحول الرقمي عبر وضع سياسة وطنية لتطوير القطاعات التكنولوجية بُغية تطوير الاقتصاد الوطني ليصبح تنافسيا ومتنوّعا وقادرا على التأقلم مع المتغيرات ومواكبا للتطوّرات التكنولوجية العالمية، وذلك من خلال :

- تطوير البنية التحتية الرقمية،
- إرساء منظومة يقظة للاستيعاب التكنولوجي،
- تطوير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيات المستقبلية على غرار الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وذكاء الأعمال،
- وضع إطار جاذب للاستثمارات الأجنبية في أنشطة الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة،

- بعث خطة وطنية للنهوض برأس المال البشري في المجال التكنولوجي والرقمي والهندسة الموجهة لصناعة الجيل الرابع،
- تعزيز الإدماج الرقمي بهدف تكريس مبدأ المساواة وتحقيق تكافؤ الفرص ولا سيما ضمان النفاذ إلى منصات التعليم عن بعد،
- تحقيق الإدماج المالي للتقليص من التداول النقدي للأموال (إحداث البنك البريدي، تركيز مؤسسات الدفع، تطوير خدمات الدفع بواسطة الهاتف الجوال،
- تعزيز الأمن السيبرني وترسيخ الثقة الرقمية لتأمين الاستعمالات والانفتاح على المنظومات الإعلامية والمنصات المعتمدة ّ على التكنولوجيات الحديثة،
- الانخراط في العالم الرقمي المترابط والتهيؤ للالتحاق بركب التكنولوجيا الرقمية بتوفير البيئة الرقمية ّ المناسبة لتحفيز الابداع وخلق المحتوى الرقمي،

❖ **أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030**، لا سيّما:

✓ **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين** "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات "

تندرج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية المهمة للفترة القادمة بغاية ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة لاسيّما بتوظيف التكنولوجيا الرقميّة. وفي هذا الصّدد، يتّجه العمل في إطار برنامج "تونس الناشئة" نحو مزيد التعريف بالمشروع في كافة الجهات وتنظيم حلقات تكوينية قصد تشجيع باعثي المؤسسات الصغرى والإطارات الشابة من الجنسين وخاصة النساء والفتيات من داخل تراب الجمهورية لبعث مؤسسات والمشاركة في هذا البرنامج.

✓ **الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد** "تعزيز النمو الاقتصادي والشامل للجميع والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع"

تتكثّف الجهود للنهوض بالاقتصاد الرقمي للرفع من قدرته التشغيلية ومن مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي وذلك بمواصلة العمل على تدعيم البيئة الرقمية والتشجيع على خلق فرص الاستثمار وجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال الرقمي.

- ✓ **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية** "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار"

يتّجه العمل نحو تكثيف النفاذ الشامل إلى شبكة الإنترنت لضمان الاندماج الاجتماعي وتوفير فرص النفاذ للمعلومة والمعرفة لكافة فئات المجتمع وذلك من خلال تعميم الاستفادة من السعة العالية جدا وضمان فضاء سيبرني مؤمن على المستوى الوطني.

- ✓ **الهدف عدد16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية** "تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"

يساهم قطاع تكنولوجيات الاتصال في تنفيذ استراتيجية الحكومة لتعصير الإدارة من خلال رقمنة الخدمات الإدارية لتبسيط الاجراءات وإرساء إدارة إلكترونية في خدمة المستخدمين (المواطن والمؤسسة) تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة: شفافية، نجاعة، وموثوقية وسلامة وجودة الخدمات.

- ❖ **استراتيجيات المنظمات والهيئات الدولية حول التنمية الرقمية على غرار الاتحاد الدولي للاتصالات**

تنضوي استراتيجية قطاع تكنولوجيات الاتصال ضمن الغايات الاستراتيجية للاتحاد الدولي للاتصالات التي تهدف بالأساس إلى: إتاحة وتعزيز إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكثيف استخدامها، سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع، تمكين

الابتكار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للتحول الرقمي للمجتمع، والتصدي للمخاطر وللتحديات الناجمة عن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتجسيدا للالتزامات الدولية والوطنية، تم تسجيل تقدما في قطاع تكنولوجيات الاتصال نذكر أهمها:

- ✓ تحقيق خطوات هامّة فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات من أجل إرساء إدارة عصريّة، وذلك على إثر إصدار النصوص التشريعيّة والترتيبية لا سيّما المرسوم عدد 17 لسنة 2020 المؤرخ في 12 ماي 2020 والمتعلق بالمعرف الوحيد للمواطن والأمر الحكومي عدد 312 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 المتعلق بضبط محتوى المعرف الوحيد للمواطن ومواصفاته الفنية وقواعد مسك سجله والتصرف فيه والمرسوم عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل والأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 المؤرخ في 5 أكتوبر 2020 والمتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات تطبيق المرسوم المذكور. وتعتبر هذه النصوص القانونية والترتيبية نقلة نوعية وخطوة هامّة نحو إرساء إدارة تستجيب لتطلّعات المواطن والمؤسّسات الاقتصادية.
- ✓ توفير بعض الخدمات بالاعتماد على منصة الترابط البيني لتحديد هوية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين أو للتبادل الإلكتروني للمعطيات على سجل المعرف الوحيد للمواطن وسجل المعرف الوحيد للمؤسسة.
- ✓ تسجيل تقدما على مستوى مؤشر الحكومة الإلكترونية: فحسب دراسة تنمية الحكومة الإلكترونية الصادرة عن الأمم المتحدة سنة 2022، والتي تتولى تقييم التطور الرقمي لحكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددهم 193 دولة، فقد أحرزت تونس تقدما على مستوى مؤشر الحكومة الإلكترونية، حيث تمكنت من تدارك التأخر المسجل خلال السنوات الاخيرة والتقدم بـ 3 مراكز في الترتيب العام الخاص بالتطور

الرقمي للحكومات وبـ 6 مراكز في الترتيب العام الخاص بالمشاركة الإلكترونية لتحتل المركز 88 في E-Government والمركز 67 في E-Participation وذلك بعد إضافة الخدمات إلكترونية الهامة الجديدة على غرار الهوية الرقمية والبوابة الإلكترونية للمواطن ومنصة الإبلاغ الإلكتروني والاستشارة الوطنية الإلكترونية وتعميم وتبسيط التسجيل عن بعد للمؤسسات التجارية وبالمؤسسات التربوية وإمكانية الحصول على بعض الوثائق الإدارية على الخط على غرار جواز التلقيح المعترف به دوليا والمضمون الإلكتروني وشهادة الملكية العقارية والسجل التجاري للمؤسسات وغيرها من الوثائق.

- ✓ الشروع في خدمة البريد الإلكتروني للمواطن @tunisie.tn الذي سيكون مرتبطا بالهوية الرقمية والذي من شأنه أن يساهم في تسريع وتحسين اتصال مؤسسات الدولة مع المواطنين من جهة وتسريع التحول الرقمي للإدارة من جهة أخرى قصد التخلّص التدريجي من الرسائل والإشعارات الورقية.

- ✓ كما تعمل الوزارة على مزيد رقمنة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطن وتحقيق الانتقال الرقمي وذلك في إطار تنفيذ برنامج Gov Tech في علاقة بالخدمات التي تقدمها وزارات التربية والشؤون الاجتماعية والوظيفة العمومية وتصبو كذلك الوزارة إلى الحصول على بطاقة التعريف الوطنية وجوازات السفر وطلب ونقل البطاقة الرمادية بطريقة رقمية وتعميم خدمات الترابط البيني وتوفيرها عند الطلب.
- ✓ تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تحسين نسبة النفاذ للأنترنات ذات السعة العالية جدا، سواء بتركيز خطوط الالياف البصرية أو تحسين شبكات الأنترنات الجوّالة من الجيل الرابع أو غيرها من التقنيات.
- ✓ مساهمة محورية للبريد التونسي في تنفيذ استراتيجية المهمة ومجهوداتها الرامية إلى تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي لكافة أفراد المجتمع من خلال توفير الخدمات البريدية والمالية وغيرها من الخدمات ذات الطابع الاجتماعي على كامل تراب الجمهورية

التونسية واستهداف الفئات المحرومة من الخدمات البنكية وذلك عبر تعميم مكاتب البريد القارة أو المتجولة. كما يحرص الديوان الوطني للبريد على مواكبة المتغيرات التي يشهدها القطاع الذي ينشط فيه عبر إعادة خلق الخدمات البريدية وتدعيم دور البريد كمنصة للتحول الرقمي وذلك بتطوير حلول رقمية مبتكرة ومندمجة على غرار:

- توفير بطاقات لفائدة المنتفعين بالبرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (e-dinar sociale) وبطاقات لفائدة المتقاعدين (بطاقة جرايتي) مع إطلاق خدمة المحفظة الرقمية Wallet والتي تمكن من إحداث حساب رقمي افتراضي عبر الهاتف الجوال يخول للمنتفعين بإعانات اجتماعية من استخلاص إعانتهم في هذه المحفظة.
- تطوير منظومات وقنوات دفع مثل منظومة D17 التي يتم تحميلها عبر الهاتف الجوال وتوفر باقة من الخدمات المالية المختلفة كإرسال واستلام حوالة، تحويل أموال، خلاص الفواتير، شحن الهاتف الجوال...) وتسهيل اعتماد الدفع الرقمي الموجهة إلى التجار قصد قبول الخلاص بواسطة تقنية QR Code حسب مواصفات مطابقة للمعايير الدولية MasterPassQr .

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود بعض النقائص على مستوى القطاع:

- تواصل وجود فجوة رقمية ومناطق بيضاء وعدد من المدارس في المناطق الداخلية محرومة من خدمات الانترنات رغم المجهود المبذول في إطار الخدمات الاتصالية الشاملة وهو ما دع إلى استحثاث الخطى نحو إطلاق مشروع Edunet10.
- تواصل وجود فوارق في نسبة التشغيلية في قطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات بين المرأة والرجل حيث تفيد الاحصائيات بأن نسبة النساء المتحصّلات على شهادة تعليم عالي في اختصاص تكنولوجيا المعلومات والاتصال تبلغ حاليا حوالي 60% من مجموع خريجي التعليم العالي في هذا الاختصاص، في حين أنّ نسبة البطالة لدى النساء تبلغ 22,7% ويعزى ذلك لعدم حسن توظيف النساء في

هذا الاختصاص بالشكل المطلوب، وسيتم العمل بالتنسيق مع كل المتدخلين في المجال على التقليص من هذه النسبة لتكون في حدود 15% سنة 2025.

- عدم مأسسة الدور الأفقي لوزارة تكنولوجيات الاتصال في الإشراف على إنجاز المشاريع الرقمية ممّا أدى إلى غياب حوكمة ناجعة نتج عنها بطء في نسق تنفيذ المشاريع الرقمية التي تخص قطاعات أخرى.
- نقص في الكفاءات الضرورية للإشراف على إنجاز المشاريع الرقمية.
- تشعب الإجراءات الإدارية التي لا تتلاءم مع النسق الذي تتطلبه مشاريع التحول الرقمي على غرار منظومة الشراءات العمومية التي لا تتلاءم مع خصوصيّات هذه المشاريع التي تعتمد على الابتكار والتجديد.
- عدم ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي لمتطلّبات تطوير النظام البيئي الرقمي، لذلك يتّجه العمل نحو تحديثه من أجل تشجيع ريادة الأعمال الرقمية والإبداع في إنتاج المحتوى.

تبعا لذلك وقصد تذليل الصعوبات آنفة الذكر، تم تحديد المحاور الاستراتيجية للمهمة لفترة 2022-2025 كما يلي:

1- الحد من الفجوة الرقميّة والسعي إلى ضمان مبدأ تكافؤ الفرص لتقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال، وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع، بهدف ضمان الادماج الاجتماعي،

2- التحول الرقمي للإدارة وذلك من خلال إرساء الإدارة الإلكترونية ورقمنة خدماتها،

3- النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة.

تقديم برامج المهمة :

يتم تجسيد استراتيجية المهمة عبر برنامجين إثنين:

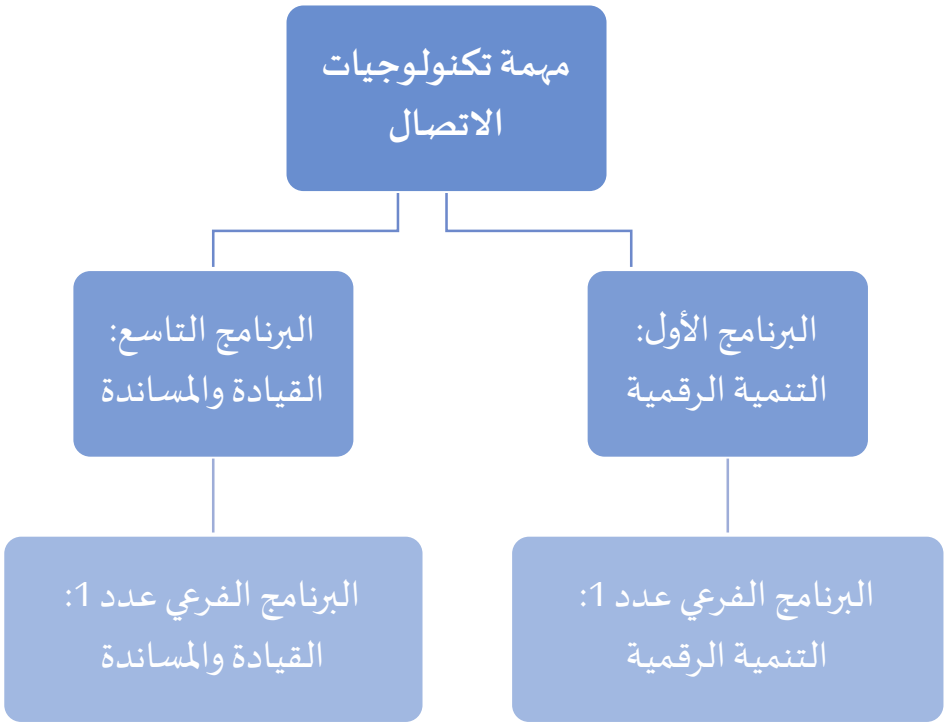

هذا ويساهم 9 فاعلين عموميين في تنفيذ استراتيجية المهمة: (الديوان الوطني للبريد، الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي، مركز الدراسات والبحوث للاتصالات، الوكالة الوطنيّة للترددات، الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتيّة، المركز الوطني للإعلامية، الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونيّة، شركة توني للأقطاب التكنولوجيّة الذكيّة).

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى:

أ-ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	18 500	18 220	-280	% -1,5
	اعتمادات الدفع	18 500	18 220	-280	% -1,5
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	7 145	7 350	205	% 2,8
	اعتمادات الدفع	7 145	7 350	205	% 2,8
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	63 500	64 450	950	% 1,5
	اعتمادات الدفع	63 500	64 450	950	% 1,5
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	255 780	225 035	-30 745	% -13,7
	اعتمادات الدفع	55 130	60 130	5 000	% 8,3
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	344 925	315 055	-29 870	% -9,5
	اعتمادات الدفع*	144 275	150 150	5 875	% 3,9

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب البرامج

(الوحدة:ألف دينار)

البرامج		ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة % (1) / (2)
البرنامج عدد 1 التنمية الرقمية	اعتمادات التعهد	304 000	274 070	-29 930	% -10,9
	اعتمادات الدفع	109 630	115 070	5 540	% 4,7
البرنامج عدد 2 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	40 925	40 985	60	% 0,1
	اعتمادات الدفع	34 645	35 080	435	% 1,2
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**344 925**	**315 055**	**-29 870**	**% -9,5**
	اعتمادات الدفع*	**144 275**	**150 150**	**5 875**	**% 3,9**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

يعود التطور المسجل على مستوى ميزانية برنامج التنمية إلى تطور الاعتمادات المتعلقة بالاستثمارات (53 000 أ.د سنة 2023 مقابل 47 630 أ.د سنة 2022) ويرجع ذلك إلى التقدم في انجاز المشاريع الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة (مشاريع ممولة من البنك الافريقي للتنمية وأخرى ممولة من البنك الدولي للانشاء والتعمير) مما سيساهم في تحسين أداء البرنامج.

هذا ويفسر التطور على مستوى ميزانية برنامج القيادة والمساندة أساسا بالشروع في إحداث المرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية، تجسيما لقرار مجلس الوزراء خلال إجتماعه المنعقد بتاريخ 21جوان 2022.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

يبين الجدولان التاليان توزيع الإعتمادات الخاصة بمهمة تكنولوجيات الاتصال حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة على المدى المتوسط:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023- 2025):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	17 434	18 500	18 220	19 700	20 350
نفقات التسيير	5 883	7 145	7 350	7 500	7 800
نفقات التدخلات	73 146	63 500	64 450	142 029	124 612
نفقات الاستثمار	17 599	55 130	60 130	264 800	181 174
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**114 062**	**144 275**	**150 150**	**434 029**	**333 936**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	***114 330**	***144 550**	**899 663**	***434 379**	***334 336**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للفاعلين العموميين.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى(2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
البرنامج 1 التنمية الرقمية	84 060	109 630	115 070	395 029	291 936
البرنامج 2 القيادة والمساندة	30 002	34 645	35 080	39 000	42 000
المجموع	114 062	144 275	150 150	434 029	333 936

يفسر التطور على مستوى ميزانية المهمة خلال السنوات الثلاث القادمة أساسا بتصاعد نسق إنجاز المشاريع الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة مقارنة بالسنوات الفارطة حيث أنها مشاريع متواصلة مما سينجر عنه تطورا في نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة لها، كما سينعكس إيجابا على تحقيق أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج التنمية الرقمية خلال الفترة القادمة مثلما تم التنصيص عليه ضمن الإستراتيجية الرقمية للفترة 2023-2025.

المحور الثاني
تقديم برامج المهمة

البرنامج الأول: التنمية الرقمية

رئيسة البرنامج: السيدة سناء الهواري المديرة العامة لتكنولوجيا المعلومات

مرجع التسمية:

قرار من وزير تكنولوجيات الاتصال مؤرخ في 18 جانفي 2022 متعلق بتسمية السيدة سناء الهواري رئيسة لبرنامج التنمية الرقمية بمهمة تكنولوجيات الاتصال، وذلك ابتداء من 01 ديسمبر 2021

1 - تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

يهدف برنامج التنمية الرقمية إلى النهوض بقطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي من خلال توفير بنية تحتية رقمية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تمكن النساء والرجال بكل الجهات دون تمييز من إرساء مجتمع جديد قوامه النفاذ للمعلومات والمعرفة بما يضمن حقهم في التواصل عبر شبكات المعلومات وحقهم في الخلق والإبداع في الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع في مختلف المجالات، وكذلك حقه في التعامل مع إدارة إلكترونية تكون في خدمة المواطن والمؤسسة تتميّز بشفافيتها ونجاعة معاملاتها.

وقد تم ضبط استراتيجية البرنامج بالاعتماد على الرؤية الاستشرافية لتونس في أفق 2035 والخاصة بإعتبار الرقمنة كمساعد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا بالإضافة إلى انضواء الاستراتيجية ضمن أهداف التنمية المستدامة في افق 2030 وخاصة الهدف الخامس والثامن والتاسع والسادس عشر.

وقد تمّ ضبط المحاور والأهداف الاستراتيجية لبرنامج التنمية الرقمية خلال الفترة 2022-2025 بالاستناد إلى الاستراتيجية الرقمية 2025 وتتمثل في:

1- الحد من الفجوة الرقميّة والسعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لتقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال، وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع، بهدف ضمان الادماج الاجتماعي،

2- التحول الرقمي للإدارة وذلك من خلال إرساء الإدارة الإلكترونية ورقمنة خدماتها،

3- النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة.

2.1 الهياكل المتدخلة:

تتدخل الهياكل التالية في تنفيذ استراتيجية البرنامج:

-الإدارة العامة لتكنولوجيا الاتصال

- الإدارة العامة للاقتصاد الرقمي والاستثمار والاحصاء

- الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات

كما يساهم البريد التونسي في تحقيق استراتيجية البرنامج من خلال العمل على ضمان الاندماج الاجتماعي وإيصال الخدمات البريدية والمالية إلى كافة المواطنين بمختلف مناطق البلاد.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي**

يتنزل هذا الهدف صلب المحور الاستراتيجي الأول والمتعلق بالحد من الفجوة الرقميّة والسعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لتقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال، وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع، بهدف ضمان الادماج الاجتماعي، حيث من المبرمج أن يتم تحقيق الادماج الاجتماعي من خلال الادماج الرقمي والادماج المالي مع ضمان أمن الفضاء السيبرني الوطني ومقاومة الجريمة الالكترونية.

هذا ويرنو البرنامج من خلال هذا الهدف إلى تقليص الهوة الاجتماعية وضمان المساواة بين المواطنين بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يساعد تطوير البنية التحتية الرقمية للاتصالات على تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف المناطق الترابية بالبلاد وذلك بالاعتماد أساسا على التكنولوجيات ذات السعة العالية والعالية جدا، كما من شأنه أن يساهم في تحقيق النفاذ العادل

إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع (بمختلف فئات المجتمع: الأطفال والشباب والنساء وحاملي الإعاقة) وبالتالي محو الأميّة الرقمية.

كما تسمح البنية التحتية الرقمية، بما توفّره من تطوير شبكة الانترنات للمؤسسات العمومية، وتحسين نسبة النفاذ لشبكة الانترنات ذات التدفق العالي فضلا عن تعزيز قدرة المراكز الإعلامية القطاعية على الايواء، بتوسيع نطاق النفاذ إلى الخدمات العامة الأساسية، وتعزيز الرخاء الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وهو ما سيتبيّن من خلال مؤشر نسبة نفاذ شبكات الانترنات القارة لفائدة الأسر الذي يترجم المجهودات المبذولة في سبيل دعم الادماج الرقمي للمواطنين.

من ناحية أخرى، يسعى البرنامج إلى الارتقاء بنسبة الإدماج المالي وذلك عبر دعم النفاذ واستعمال المنتجات والخدمات الماليّة، مع ضمان حماية مُستهلكي هذه الخدمات بما يُساهم في دفع عجلة التنمية وخلق مواطن شغل والحدّ من التفاوت الجهوي.

هذا واعتبارا إلى أن البريد التونسي مؤسسة مالية مُدمجة، فإنه يسعى إلى تمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يجدون صعوبة في النفاذ للقطاع المالي من منتجات وخدمات ماليّة تُلبي احتياجاتهم، وذلك بتنمية عدد الحسابات البريدية الجارية في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة، كما يتم العمل على رفع نسق الإدماج المالي بتقليص تداول الأموال النقدية (Decashing) عبر تطوير خدمات مالية رقمية جديدة وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني لفائدة مختلف فئات المجتمع التونسي بما يتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن، وهو ما سيتم متابعته من خلال المؤشر: نسبة المواطنين المالكين لحسابات بريدية / عدد السكان.

كل ذلك مع العمل على تحقيق ادماج آمن، للتوصل إلى "بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" من خلال الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني، والتي تتمركز بالخصوص حول حماية الفضاء السيبرني الوطني، مزيد حوكمة الأمن السيبرني، تعزيز السيادة الرقمية إضافة إلى تأهيل وتطوير الموارد البشرية والكفاءات في مجال الأمن السيبرني.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.1.1.1: نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة**

يشير هذا المؤشر إلى نسبة نفاذ الأسر التونسية إلى الانترنات القارة بمختلف التكنولوجيات المستعملة اعتمادا على وجود اشتراك مفعّل بالإقامات السكنية مهما كانت الأجهزة الطرفية المستعملة، ويعبّر هذا المؤشر عن مدى الادماج الرقمي للأسرة باعتبارها النواة الأساسية في المجتمع.

- **تقديرات المؤشر .1.1.1.1:**

مؤشر الأداء 1.1.1.1	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة	نسبة مئوية	45.0%	51.2%	56.4%	61.6%	66.8%

أخذا بعين الاعتبار لأولويات استراتيجية الدولة التونسية ضمن مشروع التحول الرقمي عبر رقمنة الخدمات، وبالنظر لما شهدته نسبة النفاذ من ارتفاع بنسبة تقارب 5 نقاط من سنة 2020 إلى سنة 2021 (من 40.7 % الى 45 %)، فإنه من المتوقع أن يتواصل ارتفاع المؤشر طيلة السنوات الثلاث المقبلة، حيث تشهد البلاد التونسية ارتفاعا للطلب على الاشتراكات في خدمات الأنترنات القارة، وذلك في ظل لجوء العديد من الشركات الخاصة والمؤسسات التعليمية للعمل والدراسة عن بعد إثر انتشار جائحة كورونا، والمضي والمواصلة في ذلك التمشي حتى إثر تحسن الأوضاع الصحية. من ناحية أخرى فإن الانطلاق في تنفيذ حزمة من المشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية الرقمية مثل مشروع رقمنة المدارس والمعاهد « projet Edunet 10» من شأنه أن يساهم في تطوير شبكة الانترنات القارة ذات النطاق العريض، كل ذلك من شأنه أن يساهم في التوصل إلى الادماج الرقمي .

✓ المؤشر :2.1.1.1 نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية (بطاقات الدفع او السحب)

إن إعتماد هذا المؤشر من شأنه أن يبين مدى مساهمة البريد التونسي في تحقيق التنمية الرقمية من خلال دفع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي بتسهيل النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة الفئات الاجتماعية التي لا يشملها النظام البنكي وخلق ديناميكية اقتصادية جهوية عبر تموقع البريد التونسي في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة.

كما أن إستعمال بطاقات الدفع والسحب يساهم في دعم التحول الرقمي والحدّ من التعامل النقدي (Decashing) إضافة إلى تطوير خدمات مالية رقمية جديدة تتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن (تطبيقة "MyPoste"، منظومة D17).

✓ تقديرات المؤشر.2.1.1.1

مؤشر الأداء 2.1.1.1	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية(بطاقات الدفع او السحب)	نسبة مئوية	%57,6	%64,5	%71,4	%80,5	%89,8

تقدّر نسبة السكان الذين تفوق أعمارهم الـ 20 سنة والذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية في البريد التونسي سنة 2022 بـ: 64,5 %، ومن المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر 71,4% سنة 2023ويعود ذلك بالأساس إلى تطور عدد حاملي بطاقات الدفع الالكتروني (بطاقة جرايتي ، e-dinar social ....) وتطور عدد الحسابات البريدية الجارية.

- **الهدف 1-1-2- تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين:**

ينضوي هذا الهدف ضمن المحور المتعلق بـالتحول الرقمي بالإدارة حيث أن إرساء إدارة الكترونية من شأنه أن يكرس سياسة الدولة في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والمسارات الداخلية وعبر مكافحة البيروقراطية مما يعود نفعا على تحسين الخدمات المقدمة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) وتعصيرها وهذا في كنف الشفافية الذي يضمن حق التكافؤ المجتمعي.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.2.1.1: عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية**

يمثّل المؤشر عدد الخدمات المندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى مما يمكن من تسجيل كل عملية تبادل للبيانات وبالتالي تعميم خدمات الترابط البيني على الهياكل العمومية. كما يساهم هذا المؤشر في تطوير الخدمات المقدمة لفائدة المواطنين.

✓ **تقديرات المؤشر .1.2.1.1:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية	عدد	25	50	70	80	100

تم على مستوى الإنجازات وضع نواة منظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية مما مكّن من وضع حيز الاستغلال قرابة 60 خدمة مندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى مع ضمان كل إجراءات السلامة والحماية والحفاظ على سرية المعطيات الشخصية من أهمها المعرف الوحيد للمواطن والحالة المدنية وسجل المؤسسة ونظام الجباية والتسجيل عن بعد بالنسبة للمدارس. وقد تمّ الانطلاق في تعميم منظومة الترابط البيني على جميع الهياكل العمومية كما تم إطلاق مشروع الهوية الرقمية الوطنية على الجوال "ء-هوية" وبوابة المواطن والمضمون

الإلكتروني على الخط مما سيسمح للمواطنين تدريجيا من النفاذ السريع إلى الخدمات الإدارية واستخراج الوثائق الرسمية على الخط وتأمين معاملاتهم بطريقة سهلة ومبسطة.

✓المؤشر :2.2.1.1 نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)

يتمثّل المؤشر في مواصلة دفع التصرّف الإلكتروني في المراسلات إلى التعميم والمرور من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها وفي أقرب الآجال الممكنة.

✓تقديرات المؤشر2.2.1.1

مؤشر الأداء 2.2.1.1	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)	نسبة مئوية	30%	70%	80%	90%	100%

إنّ عملية التصرف الإلكتروني للمراسلات عن طريق منظومة (عليسة) وتعميمها إلى جانب العمل على تفعيل كافة الخاصيات التي تتيحها والاستفادة المثلى منها يمكّن من المرور إلى تصرف إلكتروني كلي للمراسلات وبالتالي إرساء ركيزة هامة من ركائز الإدارة الرقمية.

وقد تمّ سنة 2021 معالجة المراسلات الكترونيا كليّا عبر المنظومة (من مرحلة تلقّي المراسلة إلى مرحلة المصادقة على الإجابة وإرسالها إلكترونيا) بنسبة 30% ولتحسين قيمة المؤشر وبهدف المرور إلى إدارة غير ورقية مع آجال مختصرة تمت مواصلة تنفيذ خطة الاتصال وقيادة التغيير حول منظومة عليسة كما تمّ القيام بطلب عروض وطني قصد توسعة البنية التحتية الخاصة بمنصة المشروع وضمان استمرارية الخدمة وبالتالي سيمكّن هذا التحديث التكنولوجي للمشروع من الحصول على نسب مئوية متزايدة تدريجيا بالنسبة للمراسلات المعالجة الكترونيا كليا.

- **الهدف 1-1-3- تنمية الاقتصاد الرقمي**

ينضوي هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الثالث "النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة" حيث يهدف إلى فسح مجالات المبادرة والاستثمار وتطوير مناخ الأعمال من خلال وضع أطر تشريعية وترتيبية محفزة لبعث وتطوير المؤسسات الاقتصادية تقوم خاصة على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة لتحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، كما يهدف إلى تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.3.1.1: عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا**

تم اختيار هذا المؤشر لإنه يعكس احدى السياسات العمومية لتحويل المنوال الاقتصادي لتونس وذلك بالنظر إلى الدور الأساسي للمؤسسات الناشئة في تأمين التحول الرقمي.

تم منذ انطلاق برنامج تونس الناشئة في أفريل 2019 وإلى حدود أوت 2022 إسناد 754 علامة مؤسسة ناشئة مع تفعيل أغلب الامتيازات المقررة بعنوان العلامة وفق قانون المؤسسات الناشئة. كما تجدر الإشارة إلى أنه سيتم العمل على تشجيع العنصر النسائي للمشاركة في برنامج تونس الناشئة وذلك من خلال تكثيف التكوين والتعريف بالمشروع.

- **أهم ملامح برنامج تونس الناشئة سنة 2023:**

من المعتزم من خلال صندوق الصناديق لتمويل ومرافقة المؤسسات الناشئة وبعد إطلاق طلبات تعبير عن الرغبة (Appels à manifestation d'intérêt)، للمستثمرين الخواص إنشاء ما لا يقل عن ستة عشر (16) صندوقا مختصا للاستثمار في المؤسسات الناشئة تغطي المراحل الأساسية في نمو تلك المؤسسات بداية من مرحلة النشوء (Ceed stage) إلى المرحلة المبكرة (early stage) إلى المرحلة المتقدمة (late stage)، بمعدل أربعة (04) صناديق

لكل مرحلة بما يسمح بخلق ديناميكية وتوسيع العرض بالنسبة للمؤسسات الناشئة الطالبة للتمويل.

كما ستمكّن الموارد المالية المعبّئة بواسطة القرض المسند من توفير الإمكانيات لشركة سمارت كابيتال لدعم منظومة المرافقة والتأطير بالنسبة للمؤسسات الناشئة.

✓ تقديرات المؤشر .1.3.1.1:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا	عدد	245	255	200	200	200

تم إسناد 245 علامة مؤسسة ناشئة سنة 2021 زيادة عن التقديرات المتمثلة في إسناد 200 علامة وبالتالي بلغت نسبة إنجاز المؤشر 123% . وقد ساهم التقدم في تنفيذ مختلف مراحل برنامج تونس الناشئة في تطوّر نسق إسناد علامات المؤسسة الناشئة.

2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية لسنة 2023	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	المؤشر1.1.1.1: نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة	%56.4	النشاط 1: تطوير البنية التحتية الاتصالية وتحسين النفاذ للسعة العالية جدا	22980	إعداد العناصر المرجعية لطلبات العروض وكراسات الشروط قصد الانطلاق في إجراءات الصفقات العمومية ومتابعة التنفيذ وصولا إلى مرحلة الخلاص
	المؤشر :2.1.1.1 نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية (بطاقات الدفع او السحب)	%71,4	النشاط 5: منحة لفائدةONP	0	
الهدف 1-1-2- تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين	المؤشر1.2.1.1: عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية	70	النشاط 3: رقمنة الادارة	29770	- إعداد العناصر المرجعية لطلبات العروض وكراسات الشروط قصد الانطلاق في إجراءات الصفقات العمومية ومتابعة التنفيذ وصولا إلى مرحلة الخلاص
	المؤشر 2.2.1.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)	80%			

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية لسنة 2023	دعائم الأنشطة(*)
					- تحديد الخدمات الإدارية التي سيتم رقمنتها عبر منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات – رقمنة الإجراءات على منظومة عليسة(Paramétrage) – قيادة التغيير ومتابعة الاستغلال عن طريق مؤشرات الاستعمال
الهدف 1-1-3- تنمية الاقتصاد الرقمي	**المؤشر1.3.1.1: عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا**	200	**النشاط 2:تنمية الاقتصاد الرقمي**	2320	-إعداد تصوّر وبرنامج تنفيذي بالنسبة للمكونين الثالث والرابع من برنامج تونس الناشئة والمتعلقين تباعا بتطوير الكفاءات Talent Pool والإدماج الجغرافي- Inclusion Géographique والشروع في تجسيم هذين المكونين . -تركيز صندوق الصناديق- Fonds des Fonds- الذي سيتولى تمويل صناديق استثمار مختّصة تسند لها تراخيص في النشاط مع التوقع بإمكانية بعث صندوق إستثمار مختّص وبعث عدة صناديق

2 .3-مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

(بالألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
الديوان الوطني للبريد	الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	**منها :**	0
		اقتناء تجهيزات الخدمات المالية (آلات عد وكشف الأوراق المالية الأجنبية والتونسية، شاشات ديناميكية لعرض أسعار الصرف)	
		اقتناء تجهيزات ومعدات إعلامية وشبكية	
		اقتناء وتركيز منظومة التصرف المندمجERP	
		Mise en place d'une solution de mail post V2	
		Mettre en place un système de GED	
		اقتناء منظومة e-banking لتعويض منظومة CCPNet	
		Mise en place d'une solution RFID	
		اقتناء أنظمة سلامة إعلامية	
		اقتناء 260 موزع آلي DABs(برنامج متواصل)	
		اقتناء 100 موزع آلي DABs	
		Acquisition et mise en services des équipements et logiciels pour hyberger la base de données de production et son backup du système financier de la poste	
		Migration nouvelle version solution Monétique (PCIDSS), avec certification Visa et MasterCard	
		برنامج التجارة الالكترونية	
		القطب اللوجيستي البريدي	
		البنك البريدي	
		التحول الرقمي	

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022 (إن وجدت)
الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي	الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	مشروع تغطية شبكة البث الإذاعي الرقمي	41300
الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية	الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	حماية الفضاء السيبرني الوطني من هجمات حجب الخدمة الموزعة	4680
		إرساء قواعد سلامة الفضاء الرقمي الحكومي PSG	
		تركيز لوحة معلومات لقيادة أمن الفضاء السيبرني الوطني	
		إرساء سجل وطني للمؤسسات ذات البنى المعلوماتيّة الحيويّة	
		تطوير منظومة ساهر للاستشعار والاستكشاف المبكر للهجمات	
		وحدة لتقييم سلامة الأنظمة والشبكات الحساسة	
		مخبر السلامة المعلوماتيّة	
		تطوير وسائل تحسيسيّة توعويّة في مجال السلامة المعلوماتيّة	
		احداث مراكز قطاعيّة للاستجابة للطوارئ المعلوماتيّة ومراكز للعمليات الأمنيّة	
		بعث مركز امتياز في الأمن السيبرني	
		إرساء سجل وطني لمزودي خدمات الحوسبة السحابيّة والإيواء	
		مخبر المصادقة على نشاط مزودي خدمات الامضاء الإلكتروني	
مركز الدراسات والبحوث للاتصالات	الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	معدات قيس	0
		إحداث مخبر للملائمة الكهرومغناطيسية	
		تطوير المنظومة الخاصة بمكافحة الأجهزة الجوالة المسروقة والمتأتية من السوق الموازية	
الوكالة الوطنية للترددات	الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	تدعيم تشبكة القيس والمراقبة التقنيّة للترددات	0
		اقتناء معدات السلامة المعلوماتية	
		اقتناء رخص المنظومات الإعلامية	
		دراسة حول الإطار التنظيمي للخدمة الساتلية في تونس	
		اقتناء وصلات لفائدة وزارة الدفاع	
المركز الوطني للإعلامية	الهدف 2-1-2- تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين	معدات وتجهيزات وبرمجيات إعلامية	1000
		دراسات	
		تهيئة المباني ومعدات وتجهيزات مشتركة	
		تأهيل مركز الإيواء	

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2022 (إن وجدت)
الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية	الهدف 1-1-2- تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين	التدقيق الدوري في خدمات المصادقة حسب المعايير الدولية	1500
		تأمين ورقمنة الإجراءات الإدارية والتثبت من الهوية الرقمية	
		تحديث البنية التحتية التقنية	
مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"	الهدف 1-1-3- تنمية الاقتصاد الرقمي	تهيئة عامة	4870
		تركيز الطاقة المتجددة بالقطب التكنولوجي installation de photovoltaïque	
		احداث فضاء رياضي وترفيهي	
		تجديد معدات التكييف المركزي بالمبنى I2 و I3 ومركز الحياة ووصل GTC	
		تجديد الانارة الخارجية ضغط متوسط ومنخفض بالمساحات الخارجية للمباني tr1&2&3 centre de vie	
		اقتناء وتركيز معدات صوتية لمركز الخدمات بقطب الغزالة	
		اقتناء معدات وبرمجيات اعلاميّة	
		حفظ ورقمنة الأرشيفات الورقية لتونس للأقطاب التكنولوجية باستعمال تقنية الذكاء الاصطناعي	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات	ق م	تقديرات 2023	التطور 2022-2023	
	2021	2022 (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	1884	2000	2070	70	%4
نفقات التسيير	0	0	0	0	0
نفقات التدخلات	70000	60000	60000	0	0
نفقات الاستثمار	12176	47630	53000	5370	%11
نفقات العمليات المالية					
المجموع	**84 060**	**109 630**	**115 070**	**5 440**	**%5**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات	ق م 2022	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2021		2023	2024	2025
نفقات التأجير	1 884	2 000	2 070	2 200	2 350
نفقات التسيير	0	0	0	0	0
نفقات التدخلات	70 000	60 000	60 000	138 029	120 412
نفقات الاستثمار	12 176	47 630	53 000	254 800	169 174
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**84 060**	**109 630**	**115 070**	**395 029**	**291 936**
الموارد الذاتية للمؤسسات			**749233**		
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**84 060**	**109 630**	**864303**	**395 029**	**291 936**

سيتم بالنسبة للسنوات القادمة انجاز اعتمادات تفوق تلك المرسمة خلال سنة 2022 وخاصة تلك المتعلقة بنفقات الاستثمار وذلك بهدف السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج وذلك باعتبار قيمة المؤشرات الاستراتيجية المحددة لكل هدف.

وتتعلق نفقات الاستثمار بالمشاريع التي يتم تمويلها عن طريق القروض الخارجية الموظفة والتي ستشهد ارتفاع في نسق استهلاك الاعتمادات المخصصة لهذه المشاريع خاصة أنه سيتم خلال سنة 2022 إمضاء العقود الخاصة بالعديد من المشاريع المبرمجة على غرار مشروع إرساء وتركيز منظومة الخلاص الالكتروني للطلب العمومي والبرنامج وطني لإدارة التغيير والاتصال ومشروع تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية.

هذا إلى جانب مواصلة تنفيذ المشاريع التي تم الانطلاق في تنفيذها خلال السنوات الفارطة على غرار مشروع الشبكة الإدارية المندمجة عدالةوإرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن وتأهيل منظومة الحالة المدنية.

وبالتالي، سيتم الترفيع في استهلاك الاعتمادات خلال سنة 2023 والسنوات اللاحقة.

هذا بالإضافة إلى المشاريع التي يتم تمويلها عن طريق صندوق تنمية المواصلات وذلك تبعا لبلوغ أغلب المشاريع مرحلة الخلاص وخاصة منها المشاريع الكبرى بالإضافة إلى برمجة إعداد مشاريع كبرى جديدة على غرار تركيز الشبكة الخارجية ذات التدفق العالي Outdoor للمدارس ومشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية لمركز تخزين بالبيانات لوزارة التربية ودمجها في Cloud National.

البرنامج التاسع: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيد محمد أمين زروق المدير العام للمنشآت والمؤسسات العمومية

مرجع التسمية:

قرار وزير تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي المؤرخ في 13 جويلية 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

تكمن الغاية الأساسية لبرنامج القيادة والمساندة في حوكمة مهمة تكنولوجيات الاتصال وتعزيز دور القيادة تحت إشراف رئيس المهمة من حيث تنفيذ، متابعة وتقييم أداء البرنامجين وضمان تناغمها في إطار استراتيجية المهمة.

كما تنضوي استراتيجية برنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال ضمن التوجهات الوطنية للتنمية الرقميّة:

- ✓ تطوير المنظومة التشريعية في القطاع من خلال توفير إطار تشريعي وترتيبي مواكب لتطور القطاع وملائم لتعزيز الخدمات الرقمية الموجهة للمواطن وللمؤسسات لدعم خلق القيمة المضافة العالية والمساهمة في النموّ الاقتصادي والإجتماعي.
- ✓ العمل على تدعيم التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف وإيلاء الأهميّة لتكثيف الاتصال والتوعية للنهوض بالمجال الرقمي من خلال الاتفاقيات الدولية والاقليمية
- ✓ تفعيل مخرجات المجلس الأعلى الإستراتيجي للاقتصاد الرقمي والمجالس الوزارية ومتابعة التوصيات المنبثقة عنها والتنسيق في الغرض مع كافة المتدخلين لرفع الإشكاليات التي تحول دون إنجاز البرامج والمشاريع بالنسق المطلوب.
- ✓ تركيز آليات الرقابة الداخلية والحوكمة الرشيدة من خلال رصد الإخلالات والعمل على تجاوزها في إطار حسن التصرف الإداري والمالي واعتماد أفضل الممارسات.
- ✓ العمل على تفعيل آليات الحكومة المفتوحة ومزيد التواصل والتعريف بأنشطة المهمّة عبر كافة وسائل الاتصال الحديثة والتحيين الدوري للموقع الرسمي للمهمة.
- ✓ التوجّه نحو اعتماد الكل رقمي"Full Digital" داخل المهمة.

هذا وتتمثّل أهم الأولويات في مجال المساندة فيما يلي:

1. تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمهمة.
2. رقمنة الخدمات الإدارية داخل المهمة في إطار التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل.
3. تركيز نظام معلوماتي بالمهمة.
4. تفعيل منظومة الخدمات ذات القيمة المضـــافة على مســـتوى الوثائق الإدارية والمالية للعون (طلب عطلة، بطاقة خلاص، شهادة عمل، شهادة في الاجر...).
5. الارتقاء بالموارد البشـرية باعتبارها العنصـر الرئيسـي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها والنهوض بالعلاقة النوعية والكمية بين الإدارة والمتعاملين معها وذلك بالتدقيق في تحديد الحاجيات والجدوى الوظيفية للانتداب، وحسـن توظيف وتعزيز القدرات والمهارات المهنية.
6. ضـــمان المســـاواة بين مختلف الفئات مع الحرص على دعم تكافؤ الفرص بين النسـاء والرجال وتقليص الفوارق على مسـتوى جميع الخدمات الإدارية المسـداة على غرار التكوين، التسميات في الخطط الوظيفية، المناظرات، ...
7. وضع برنامجا لتطوير الخدمات الاجتماعية المسداة لفائدة الاعوان من خلال:

✓ تطوير حوكمة تعاونية البريد والاتصالات وتحسين وتنويع الخدمات المقدمة من قبلها لفائدة أعوان القطاع وذلك بـــــــ:

- إعداد مشروع نص تشريعي يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 43 لسنة 1962 المؤرخ في 30 أكتوبر 1962 المتعلق بإحداث وتنظيم جمعية التعاون لموظفي وعملة البريد والبرق والهاتف في إتّجاه :
- تطوير خدمات التعاونية على غرار ما هو معتمد بالتعاونيات بالقطاعات الأخرى
- تحسين حوكمة التعاونية من حيث تنظيمها الإداري والمالي

✓ تطوير حوكمة المركز الطبي والإجتماعي وتحسين خدماته:

- إعداد إطار قانوني ينظم التصرف في المركز الطبي والإجتماعي والإشراف عليه
- إعداد تصور ناجع ودائم لتمويل ميزانية المركز
- إعداد برنامج عمل في الغرض بالشراكة مع المؤسسات العمومية المنتفعة بخدمات المركز

8. ترشيد استهلاك الطاقة وصيانة السيارات الإدارية وتهيئة البناءات وتوفير المعدات والتجهيزات اللازمة لمتطلبات العمل، مما يسمح بحسن التصرف في الموارد المادية وتحسين ظروف العمل.
9. تحسين التصرف في الاعتمادات وذلك من خلال الرّفع من نسق استهلاك الاعتمادات خاصة المتعلقة بالاستثمار.
10. احترام الآجال وضمان جودة الخدمات المسداة مع ضمان مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية.

هذا، ويعتبر برنامج القيادة والمساندة الرافد الرئيسي لدعم البرنامج العملياتي للتنمية الرقمية في تجسيم أهدافه، لا سيّما فيما يتعلق بتأمين الخدمات ذات علاقة بالدعم والمساندة بما يمكن من إعداد الميزانية وتنفيذها.

2.1 الهياكل المتدخلة :

يتضمن برنامج القيادة والمساندة برنامج فرعي وحيد "القيادة والمساندة" والذي يشتمل على جملة الأنشطة التابعة أساسا للديوان والمتعلقة بعمليات المتابعة والتقييم والإشراف والتخطيط والدراسات كما يضطلع بوظائف الدعم الأفقية التي تقوم بإسداء مختلف الخدمات للبرنامج العملياتي ومساندته في تحقيق أهدافه وتنفيذ ميزانياته إضافة إلى المؤسسات العمومية الإدارية التابعة له.

وتجدر الاشارة إلى خصوصية المهمة والبرنامج فيما يتعلّق بالتصرف في الميزانية والتي تتشارك في التعهد بمتابعتها حسب ما ينص عليه التنظيم الهيكلي للمهمة على النحو التالي:

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة بخصوص الميزانية الممولة على موارد الخزينة العامة وعلى القروض الخارجية الموظفة.
- الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية بالنسبة للميزانية الممولة من صندوق تنمية المواصلات والتي تمثل حوالي 70% من ميزانية الوزارة.

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1.1.9: تطوير حوكمة المهمة

- **تقديم الهدف:**

تعمل مهمة تكنولوجيات الاتصال على تطوير منظومة الحوكمة صلب الأنشطة التي تضطلع بها ، وقد تم على مستوى أنشطة القيادة والمتعلقة بمتابعة القرارات اعتماد آلية المتابعة الدورية للقرارات التي يتم اتخاذها على مستوى الديوان أو على مستوى المجلس الاستراتيجي للاقتصاد الرقمي والمجالس الوزارية وعلى مستوى الاجتماعات الدورية لمتابعة مشاريع الإستراتيجية الرقمية التي تم احداثها صلب المهمة، وذلك قصد تقييم مدى تقدم تنفيذها مع إعطاء الأولوية القصوى لمتابعة مدى تقدم إنجاز مشاريع المخطط الوطني الإستراتيجي للوقوف على الإشكاليات وإيجاد حلول للعراقيل التي تحول دون تقدم إنجازها. وترتكز آلية المتابعة الحثيثة والدورية لمدى تطور انجاز المشاريع المدرجة بالمخطط الوطني الاستراتيجي "تونس الرقمية 2020" والذي تم تحيينه وتطويره للفترة 2021-2025، بإعتبار عرض الإستراتيجية يوم 21 جوان 2022 خلال المجلس الوزاري إلى اعتماد لوحة قيادة للمتابعة الدورية لمختلف القرارات الخاصة بالقطاع التي يتم اتخاذها وكذلك لمدى تطور تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمهمة.

كما يجري العمل على إرساء نظام معلوماتي يرتكز أساسا على رقمنة الخدمات الإدارية الداخلية والتحول الكلي نحو رقمنة مختلف المسارات الإدارية الداخلية بالإعتماد على التراسل الالكتروني بين الهياكل تجسيما للأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 المؤرخ في 5 أكتوبر 2020 المشار إليه أعلاه، والتصرف الإلكتروني في الوثائق (منظومة عليسة) والخدمات ذات القيمة المضافة الموجهة للعون.

- **تقديم المؤشرات:**

يتم تقييم مدى تحقيق هدف تطوير حوكمة المهمة باعتماد المؤشرين التاليين:

- المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولية التالية: لجنة القيادة الاستراتيجية للرقابة الداخلية، اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية ولجنة متابعة مشاريع المخطط الوطني الاستراتيجي.

- التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة.

- **المؤشـر 1.1.1.9** : المعدل السـنوي لتحقيق قرارات وتوصـيات لجان القيادة ذات الأولية.

في إطار متابعة المشاريع الرقمية المندرجة ضمن المخطط الإستراتيجي 2023-2025، يعقد الديوان اجتماعات دورية بإشراف من رئيس المهمة لمتابعة إنجاز هذه المشاريع ومناقشة أهم الإشكاليات والعمل عاستحثاث نسق انجازها وتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذها.

علاوة على ذلك وعلى إثر المصادقة على مخرجات اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية، ستواصل لجنة قيادة تركيز نظام الرقابة الداخلية عقد جلساتها للنظر والمصادقة على مخرجات اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية التي تمّ إحداثها مؤخّرا.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.1.1.9: المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	نسبة (%)	100	80	90	90	90

بالنسبة لتقديرات سنة 2023 (90 %) فستعمل المهمة على تحقيق كل القرارات التي سيتم اتخاذها من طرف هذه اللجان، لكن تبقى الإشكاليات التي تحول دون تحقيق نسبة 100% فيما يتعلق باللجان الخاصة بمتابعة المشاريع مرتبطة بعوامل خارجية باعتبار أن عددا هاما من المشاريع الرقمية يهم قطاعات أخرى نظرا للصبغة الأفقية لمهمة تكنولوجيات الاتصال التي تقدم الدعم الفني والتقني والمالي لإنجاز مشاريع رقمية تابعة لقطاعات أخرى.

- **المؤشر 2.1.1.9 التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة:**

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خاصة وأن القطاع الذي تنتمي له المهمة يرتكز أساسا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.1.1.9: التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة	%	18	5	5	5	5

يتم إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسبة النفاذ للموقع والترفيع في عدد الخدمات المسداة للمواطن وجودتها، ومن جهة ثانية تم تحديد نسبة 5 % كقيمة مستهدفة للمؤشر لسنة 2023 حيث أنّ عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة لا يتبع نسقا سنويا تصاعدي.

الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

- **تقديم الهدف:** تعتبر وظيفة التصرّف في الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها والنهوض بالعلاقة النوعية والكمية بين الادارة والمتعاملين معها، حيث تعمل على حسن توظيفها من حيث تحقيق الملاءمة بين طبيعة الحاجيات والجدوى الوظيفية عند الانتداب وتنمية القدرات والمهارات المهنية بما يتناغم مع الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل هذا مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص.

يضم هذا الهدف مؤشرات قيس آداء ذات علاقة بتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات إضافة إلى التحكم في كتلة الأجور.

- **تقديم المؤشرات:**

يتم تقييم مدى تحقيق هدف تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص باعتماد المؤشرين التاليين:
- الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة.
- نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين (رجال / نساء) في المحاور ذات الأولوية.

- **المؤشر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة:**

يبرز هذا المؤشر مدى إحكام ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية بإعداد الميزانية بحيث يتم تقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا.

وقد تم اختيار هذا المؤشر في إطار حوكمة التصرف في الموارد البشرية من حيث حسن برمجة الحاجيات وتنفيذها.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	%	2.9	10	9	8	8

بلغت قيمة المؤشر نسبة 2.9% سنة 2021 والتي تعدّ الأفضل مقارنة بالتقديرات وذلك نتيجة تقليص قيمة فواضل إعتمادات التأجير ويعود ذلك أساسا:

- تسوية جزء من مساهمة المشغل بعنوان التعديل الآلي لجراية التقاعد تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية،
- استقطاب بعض الإطارات في إطار سد الشغورات بعنوان إلحاقات ونقلة الأعوان
- إنجاز برنامج الترقيات الاستثنائية المتعلقة بالسلك الإداري المشترك لفائدة بعض الأعوان.

وسيرتكز العمل خلال السنوات القادمة على مزيد إحكام البرمجة ووضع الأطر اللازمة لحسن تنفيذها على أن يتم تقليص قيمة المؤشر المتمثلة في الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة من سنة إلى أخرى، وذلك من خلال تفعيل جملة من الآليات على غرار إعادة توزيع الأعوان وحسن توظيفهم على مستوى مختلف مصالح الوزارة والهياكل التابعة لها.

- **المؤشر 2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين باعتبار النوع الاجتماعي (رجال / نساء):**

يهدف المؤشر المتعلق بالتكوين إلى تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملائمتها مع حاجيات المهمة، من خلال تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم والعمل على تغيير سلوكهم بشكل إيجابي مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.2.1.9 نسبة الرجال المنتفعين بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	%	49	49	49	50	50
نسبة النساء المنتفعات بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	%	51	49	49	50	50

سجلت إنجازات سنة 2021 تطورا ملحوظا فاق التقديرات وذلك بتحقيق نسبة 49% للرجال و51% للنساء، أي بتطور بنسبة 104% لإنجازات 2021 مقارنة بالتقديرات بالنسبة للرجال، وتطورا بلغ نسبة 113% لإنجازات 2021 مقارنة بالتقديرات للمؤشر الخاص بنسبة النساء المنتفعات بالتكوين.

وعلى ضوء النتائج الإيجابية المسجلة للمؤشر خلال سنة 2021 تمت مراجعة التقديرات بالنسبة للأعوان الرجال والنساء على حد سواء، التي تم تحديدها على إثر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة سنة 2020 لتفادي تفاقم الجائحة مثل إقرار الحجر الصحي الشامل وحظر الجولان ومنع التجمعات بما فيها المتعلقة بالتكوين بالإضافة إلى التدابير الوقائية الصحية على غرار التباعد الاجتماعي وغيرها، مما انجر عنه العدول على تنفيذ الاستشارة المتعلقة ببرنامج التكوين السنوي بعنوان سنة 2020، حيث تم تحيين تقديرات السنوات الثلاث المقبلة بتطوّر تصاعدي لبلوغ نسبة 49% سنة 2023 لاسيّما في حالة تواصل الجائحة، وذلك من خلال:

- اعتماد آليات التكوين عن بعد وتخصيص فضاءات في الغرض وفق المواصفات المطلوبة.

- ابرام اتفاقيات مع مراكز في التكوين في اللغات والإشهاد المصادق عليه لفائدة الأسلاك التقنية.

الهدف 3.1.9: المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

- **تقديم الهدف:** تعتبر وظيفة الشؤون المالية من الوظائف الرئيسية لبرنامج القيادة والمساندة، التي تهدف بالأساس إلى تحسين التصرف في الاعتمادات من حيث نسق الإنجاز المادي وكيفية الاستهلاك وفقا للاستراتيجية التي تمّ ضبطها وخاصة منها المتعلقة بالاعتمادات بعنوان نفقات الاستثمار باعتبارها رافد من روافد التنمية مع تأمين مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية.

كما تعتبر فاعلية البرنامج هدفا إستراتيجيا أساسيا لبرنامج القيادة والمساندة حيث يعمل على الرفع من جودة الخدمات التي يســـديها لفائدة المهمة مع الضـــغط على الكلفة والآجال.

- **تقديم المؤشرات:**

يتم تقييم مدى تحقيق هدف المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة باعتماد المؤشرات التالية:

- الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.
- نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة.
- كلفة التسيير للعون الواحد.

- **<u>المؤشر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة:</u>**

يعمل برنامج القيادة والمساندة على دعم ومساندة البرنامج العملياتي في تنفيذ الاعتمادات المرسمة للمهمة وذلك من خلال الدور القيادي والتقييمي الذي يقوم به من جهة وبواسطة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدته من حيث توفير الدعم البشري واللوجيستي والتقني من جهة أخرى، مما يمكن من تحسين التصرف في الاعتمادات المبرمجة وتقليص الفارق بينها وبين ما هو منجز من خلال جملة من الآليات:

- الدقة في ضبط الحاجيات والتقديرات،
- إحكام إعداد البرمجة السنوية للنفقات وحسن تنفيذها،
- احترام الروزنامة المضبوطة لمختلف الشراءات العمومية،
- المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تجنب تراكم الديون المتخلدة والحرص على إيفاء الإدارة بتعهداتها المالية.

- **الانجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة	%	26	25	25	18	15

تم سنة 2021 تسجيل إنجازات بإعتماد قدره 114 م د مقابل 154 م د مرسمة بقانون المالية بإعتبار الإعتمادات التكميلية أي بنسبة تعادل 74 % وعليه سجّلت قيمة المؤشر المنجزة سنة 2021 والبالغة نسبة 26% ارتفاعا مقارنة بالتقديرات (6.5%)، وبالتالي تعمّق الفارق بين الإعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.

وباعتبار تنوع مصادر التمويل (الموارد العامة لميزانية الدولة / صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال / القروض الخارجية الموظفة) وتفاوت قيمة مساهمتها في إعتمادات المهمة، فإن قيمة المؤشر الجملية تكون مرتبطة بقيمة الإنجازات الفعلية حسب كل مصدر.

- **المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

يندرج هذا المؤشر في إطار التحكم في حجم برنامج القيادة والمساندة من حيث الاعتمادات المخصصة له مقارنة باعتمادات المهمة باعتبارها نفقات تعكس كلفة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تنفيذ ميزانياته، بحيث أنّ الضغط على قيمة المؤشر من شأنه ان يرفع من فاعلية البرنامج.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	20.4	24	23.3	23	23

سيتم العمل خلال السنوات اللاحقة على مزيد التحكم في الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة ببرنامج التنمية الرقمية مع الحرص على ضمان جودة الخدمات المسداة لفائدة هذا الأخير وذلك باعتماد جملة من الآليات والمنظومات الرقمية على الخط التي من شأنها أن ترفع من فاعلية البرنامج.

- **المؤشر 3.3.1.9: كلفة تسيير العون الواحد:**

يندرج هذا المؤشر في إطار التحكم في كلفة التسيير للعون الواحد وهو مؤشر يساهم في تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة حيث يتم العمل على توفير الإطار اللوجيستي لضمان مناخ عمل ملائم للرفع من إنتاجية ومردودية العون مع الحرص على ترشيد النفقات في إطار تحسين التصرف في الاعتمادات.

- **انجازات وتقديرات المؤشر**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر3.3.1.9: كلفة تسيير العون الواحد	الدينار	8 200	8 500	9 800	9 500	10 000

ترتبط كلفة تسيير العون الواحد بنفقات التسيير التي شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2021 تبعا لتخصيص اعتمادات بعنوان نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات إضافة وعليه تم التعديل في طريقة احتساب المؤشر حيث يطرح من اعتمادات التسيير النفقات العرضية (ملف تعويضات أو خطايا) والنفقات ذات الصبغة الأفقية لفائدة قطاعات أخرى (نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات) وذلك بهدف تصحيح الكلفة الفعلية لتسيير العون .

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1 :
الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 1.9. 1: تطوير حوكمة المهمة	**المؤشر 1.1.1.9:** المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	% 90			- المتابعة الدورية لتنفيذ القرارات - المتابعة الدورية للقرارات هي التي تمكن من تجاوز الصعوبات إن وجدت وتفعيل قرارات والتوصيات
	المؤشر 2.1.1.9: التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة	% 5	القيادة		
الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	**المؤشر 1.2.1.9:** الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	% 9	خدمات لوجيستية وتسيير		- إعادة توزيع الأعوان - حسن ضبط الحاجيات في الموارد البشرية
	المؤشر 2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين باعتبار النوع الاجتماعي (رجال / نساء)	49 %للرجال و 49% للنساء	خدمات لوجيستية وتسيير		- حسن ضبط الحاجيات التكوينية الضرورية للمهمّة - متابعة تنفيذ مخطط التكوين السنوي - اعداد دليل يتضمن مختلف الإجراءات والمسارات الخاصة بالتصرف في الموارد البشرية -اعتماد البطاقات الوصفية للمهام وملائمتها مع محاور التكوين - إعداد / تحيين خطة عمل بين الهياكل المتدخلة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 3.1.9: المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**المؤشر 1.3.1.9:** الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة	%25	خدمات لوجيستية وتسيير		- حسن ضبط التقديرات الأولية للحاجيات - حسن اعداد البرمجة السنوية للنفقات -الحرص على احترام روزنامة تنفيذ البرمجة السنوية للصفقات - التقليص في الآجال المتعلقة بالشراءات العمومية - اعداد دليل يتضمن مختلف الإجراءات والمسارات الخاصة بالتصرف في الاعتمادات - اعتماد أدلّة الإجراءات الخاصة بالشراءات العمومية - اعداد لوحة قيادة لاتخاذ آليات جديدة لدفع نسق تنفيذ المشاريع
	المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%23.3	خدمات لوجيستية وتسيير		- تفعيل المناشير المتعلقة بالتحكم في الطاقة واستهلاك الوقود والتقليص من كلفة الصيانة - إعادة توظيف الأعوان
	المؤشر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد	9800 د	خدمات لوجيستية وتسيير		- تفعيل المناشير المتعلقة بالتحكم في الطاقة واستهلاك الوقود والتقليص من كلفة الصيانة

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

تعتبر جل نفقات برنامج القيادة والمساندة نفقات متواصلة باعتبارها نفقات سنوية متكررة تكتسي صبغة نفقات التصرف لضمان السير العادي لمصالح الإدارة على غرار نفقات التاجير ونفقات تسيير وسائل المصالح والتدخل والتي تمثل الجزء الأكبر من اعتماد البرنامج.

وقد تم ضبط ميزانية البرنامج لسنة 2023 في حدود 35.080 م د موزعة كالتالي:

- **حسب طبيعة النفقة:**

  - نفقات التأجير: 16.150 م د
  - نفقات التسيير: 7.350 م د
  - نفقات التدخل: 4.450 م د
  - نفقات الاستثمار: 7.130 م د

- **حسب مآل النفقة:**

  - اعتمادات نشاط القيادة: 6.150 م د
  - اعتمادات نشاط الخدمات اللوجيستية والتسيير: 11.580 م د
  - اعتمادات نشاط متابعة التصرف الإداري والمالي للمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتونس: 6.400 م د
  - اعتمادات نشاط متابعة التصرف الإداري والمالي للمدرسة العليا للمواصلات بتونس: 10.950 م د.

هذا وينبني **إطار النفقات متوسط المدى** وتطور الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على النقاط التالية:

- **على مستوى التأجير:**

  - تفعيل الزيادة الدورية للأجور،
  - تنفيذ البرنامج السنوي للترقيات،
  - احتساب الانتدابات والاحالات على التقاعد،
  - احتساب الزيادة الدورية لمساهمة المشغل.

- **على مستوى التسيير:**

  - تحيين الحاجيات وفقا للتضخم المالي،
  - إيواء وصيانة منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (GEC) الى غاية موفى سنة 2024

- **على مستوى التدخل:**

  - ارتفاع سعر الصرف السنوي بالنسبة للمساهمات في ميزانيات المنظمات العالمية والافريقية والإقليمية المرتبطة بقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

- **على مستوى نفقات الاستثمارات:**

- انطلاق تنفيذ مشروع توسعة كل من المدرسة العليا للمواصلات والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتونس،
- بناء مبيت جامعي لفائدة المدرسة العليا للمواصلات،
- تهيئة فضاء الحياة الجامعية بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- تهيئة المكتبة ومخابر الأشغال التطبيقية، ومنصات تكوينية وفضاء البحث والمدارج والبهو الداخلي وقاعة الاجتماعات وقاعات الأنشطة البيداغوجية والفضاءات الخارجية وفضاء المؤسسات بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- بناء مقر جديد للمهمة،
- تهيئة مقر المهمة.

- **مصاريف تسيير المرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال:**

في إطار تجسيم الاستراتيجية الرقمية للفترة 2023-2025 المعروضة على مجلس الوزراء خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 21 جوان 2022 تم إقرار إحداث المرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية، على معنى أحكام القانون عدد 100 لسنة 1999 المؤرخ في 13 ديسمبر 1999 المتعلق بمراصد ومراكز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات كما تم تنقيحه بالقانون عدد 64 لسنة 2001 المؤرخ في 25 جوان 2001، خاضعة لإشراف مهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وعليه تم الاخذ بعين الاعتبار للاعتمادات الخاصة بالمؤسسة المذكورة عند إعداد إطار النفقات متوسط المدى بالنسبة لسنتي 2024 و2025.

وعليه تم ضبط إطار النفقات متوسط المدى 2023-2025 لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال في حدود:

- 35.080 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ1 % مقارنة بسنة 2022
- 39 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 11 % مقارنة بسنة 2023
- 42 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 7.6 % مقارنة بسنة 2024

وتتوزع حسب طبيعة النفقة كالتالي :

- **نفقات التأجير:**

تشمل نفقات تأجير الأعوان الراجعون بالنظر للوزارة، المدرسة العليا للمواصلات بتونس، المعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس والمرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال

وقد تم ضبط ميزانية التاجير لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال في حدود:

- 16.150 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 2 - % مقارنة بسنة 2022
- 17.500 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 8 % مقارنة بسنة 2023
- 18.000 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 2.8% مقارنة بسنة 2024

- **نفقات التسيير:**

تشمل نفقات تسيير مصالح المهمة علاوة على تخصيص اعتمادات بعنوان نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات، كما تضم منح بعنوان التسيير لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس والمرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال

وقد تم ضبط ميزانية التسيير لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال في حدود:

- 7.350 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 3 % مقارنة بسنة 2022
- 7.500 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 2 % مقارنة بسنة 2023
- 7.800 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 4 % مقارنة بسنة 2024

- **نفقات التدخل:**

تتمثل أساسا في التدخلات في الميدان الاجتماعي لفائدة تعاونية البريد والاتصالات، المساهمات السنوية في المنظمات العالمية المرتبطة بالقطاع ومنح بعنوان التدخل لفائدة

المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس والمرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وقد تم ضبط ميزانية التدخل لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال في حدود :

- 4.450 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 27 % مقارنة بسنة 2022
- 4.000 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 10- % مقارنة بسنة 2023
- 4.200 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 5 % مقارنة بسنة 2024

- **نفقات الاستثمار:**

جملة المشاريع المتواصلة الراجعة بالنظر للمهمة والمدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس والمرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال

وقد تم ضبط ميزانية الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال في حدود:

- 7.130 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ5- % مقارنة بسنة 2022
- 10.000 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 40 % مقارنة بسنة 2023
- 12.000 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 20 % مقارنة بسنة 2024

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	15 550	16 500	16 150	-350	% -2
نفقات التسيير	5 883	7 145	7 350	205	% 3
نفقات التدخلات	3 146	3 500	4 450	950	%21
نفقات الاستثمار	5 423	7 500	7 130	-370	% -5
نفقات العمليات المالية					
المجموع	**30 002**	**34 645**	**35 080**	435	% 1

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	15 550	16 500	16 150	17 500	18 000
نفقات التسيير	5 883	7 145	7 350	7 500	7 800
نفقات التدخلات	3 146	3 500	4 450	4 000	4 200
نفقات الإستثمار	5 423	7 500	7 130	10 000	12 000
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**30 002**	**34 645**	**35 080**	**39 000**	**42 000**
الموارد الذاتية للمؤسسات	**268**	**275**	**280**	**350**	**400**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**30 270**	**34 920**	**35 360**	**39 350**	**42 400**

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج التنمية الرقمية

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة نفاذ خدمات الأنترنـات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة

رمز المؤشر :1 /1 /1/1/

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي
2. **تعريف المؤشر:** نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة عبر التقنيات السلكية او الراديوية حسب التعريف الوارد بالإجازات الخاصة بكل مشغل، ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

   (عدد اشتراكات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي / عدد الأسر) * 100

2. **وحدة المؤشر: نسبة مائوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مزودي خدمات الانترنات / الهيئة الوطنية للاتصالات / والمعهد الوطني للإحصاء**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهري**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): ما يقارب 67 % سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة الوطنية للاتصالات**

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة	نسبة مائوية	%54	2% 51,	% 56,4	% 61,6	% 66,8

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

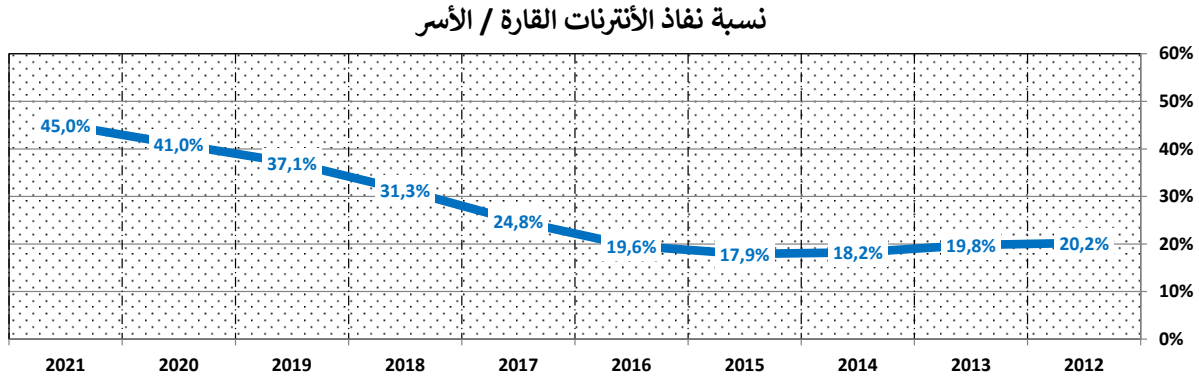

يستشف من الرسم البياني أعلاه أن نسبة النفاذ شهدت ارتفاعا متواصلا بمعدل 5 نقاط إضافية كل سنة منذ أواخر سنة 2016 تاريخ مصادقة الهيئة الوطنية للاتصالات على عرض اتصالات تونس لإعادة البيع بالجملة للأنترنت المفعلة على الخطوط الرقمية (xDSL)، أي منذ بداية تسويق عروض الأنترنات القارة بالاعتماد على شباك موحد.

كما يُتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع طيلة السنوات المقبلة ليصل إلى 66.8% آخر سنة 2025، وذلك تنفيذا لاستراتيجية الدولة التونسية ضمن مشروع التحول الرقمي عبر رقمنة الخدمات وكذلك لارتفاع الطلب على الاشتراكات في خدمات الأنترنات القارة في ظل لجوء العديد من الشركات الخاصة والمؤسسات الجامعية للعمل والدراسة عن بعد إثر انتشار جائحة كورونا، والمضي والمواصلة في ذلك التمشي حتى إثر تحسن الأوضاع الصحية.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

يرتبط تطور هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالتصورات والأليات التي سيقع تكريسها لتطوير شبكة الهاتف القار والبنى التحتية المتعلقة به فضلا على توفير الأجهزة الطرفية (حواسيب، لوحات رقمية...) بأسعار تتماشى ومستوى دخل العائلات التونسية لتمكينها من اقتنائها واستعمالها للنفاذ للأنترنات القارة بالمنزل.

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية (بطاقات الدفع اوالسحب)

رمز المؤشر : 2/1/1/1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي**
2. **تعريف المؤشر:** إحتساب نسبة السكان التي تفوق أعمارهم 20 سنة والذين يملكون حسابات بريدية (حسابات جارية أو حسابات إفتراضية)
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الحسابات المفتوحة (جارية بريدية أو حسابات إفتراضية)/ عدد السكان فوق 20 سنة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الديوان الوطني للبريد+المعهد الوطني للاحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية كلّ سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur):** 89,8% سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** البريد التونسي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات افتراضية (بطاقات الدفع او السحب)	نسبة	%57,6	%64,5	%71,4	%80,5	%89,8

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

64,5% من السكان فوق 20 سنة يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات إفتراضية في البريد التونسي سنة 2022 ومن المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر 71,4% سنة 2023

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا توجد نقائص

بطـاقة مؤشر الأداء 1.2.1.1: عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية

رمز المؤشر : 1 /1 /1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين
2. **تعريف المؤشر:** يمثّل المؤشر عدد الخدمات المندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى مما يمكن من تسجيل كل عملية تبادل للبيانات وبالتالي تعميم خدمات الترابط البيني على الهياكل العمومية. كما يساهم هذا المؤشر في تطوير الخدمات المقدمة لفائدة المواطنين
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (indicateur d'éfficience)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** تجميع عدد الخدمات
2. **وحدة المؤشر:** عدد الخدمة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الهياكل والمؤسسات العمومية – المركز الوطني للإعلامية - البوابة الموحدة للخدمات الإلكترونية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الرابع من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ حوالي 100 خدمة رقمية موجهة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) في موفى سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 3

[3] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية	عدد	25	50	70	80	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ وضع نواة منظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية مما مكّن من ربط 27 مؤسسة عمومية بالمركز الوطني للإعلامية ووضع حيز الاستغلال قرابة 60 خدمة مندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى من أهمها المعرف الوحيد للمواطن والحالة المدنية وسجل المؤسسة ونظام الجباية والتسجيل عن بعد بالنسبة للمدارس. وقد تمّ تحديد التقديرات المذكورة بالجدول أعلاه على أساس أنّه سيتمّ الانطلاق في تعميم منظومة الترابط البيني على جميع الهياكل العمومية كما تم إطلاق مشروع الهوية الرقمية الوطنية على الجوال "ء-هوية" وبوابة المواطن والمضمون الإلكتروني على الخط، مما سيسمح للمواطنين تدريجيا من النفاذ السريع إلى الخدمات الإدارية واستخراج الوثائق الرسمية على الخط وتأمين معاملاتهم بطريقة سهلة ومبسطة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

إنّ تحديد عدد الخدمات المندمجة للمعطيات عبر منظومة الترابط البيني يبقى رهينة إنجاز وتركيز البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الإدارية الرقمية الذي يمكّن ويساعد على تقديم قيمة المؤشر من حيث العدد الصحيح.

بطاقة مؤشر الأداء 2.2.1.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)

رمز المؤشر : 2.2.1. 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المواطن والمؤسسات**
2. **تعريف المؤشر:** يتمثّل المؤشر في مواصلة دفع التصرّف الإلكتروني في المراسلات إلى التعميم والمرور من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها وفي أقرب الآجال الممكنة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (indicateur d'éfficience)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج (indicateur de produit)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة المراسلات المعالجة إلكترونيا كليا عبر المنظومة / نسبة المراسلات الجملية * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
1. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الخدمات الإدارية المرقمنة عن طريق منظومة "عليسة"
3. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الرابع من السنة
4. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ حوالي 100 % نسبة المراسلات في موفى سنة 2025.
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 3

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة	نسبة	30%	70%	80%	90%	100%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ خلال سنة 2021 معالجة المراسلات الكترونيا كليّا عبر المنظومة (من مرحلة تلقّي المراسلة إلى مرحلة المصادقة على الإجابة وإرسالها إلكترونيا) بنسبة 30% وتركيز تطبيقة بمنظومة "عليسة" تمكن من التوقيع الالكتروني عبر تقنية "DIGIGO" لدى جميع الوزارات. كما تمّ القيام بطلب عروض وطني قصد توسعة البنية التحتية الخاصة بمنصة المشروع وضمان استمرارية الخدمة. وعليه، تمّ تقدير نسبة 80 % للمراسلات المعالجة إلكترونيا كليّا.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى عملية استغلال التطبيقة من طرف جميع الهياكل العمومية الحاجز الوحيد لتحقيق الهدف المنشود.

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا

رمز المؤشر 1.3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تنمية الاقتصاد الرقمي
2. **تعريف المؤشر:** تم اختيار هذا المؤشر لانه يعكس احدى السياسات العمومية لتحويل المنوال الاقتصادي لتونس وذلك بالنظر إلى الدور الأساسي للمؤسسات الناشئة في تامين التحول الرقمي
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية (efficience)
4. **نوع المؤشر**:(مؤشر منتوج (indicateur de produit)....
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد العلامات المسندة
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الاقتصاد الرقمي
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** شهريا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur):** 200 مؤسسة سنويا خلال سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 2

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.3.1.1: عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا	عدد	245	255	200	200	200

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم إسناد 245 علامة مؤسسة ناشئة سنة 2021 زيادة عن التقديرات المتمثلة في إسناد 200 علامة وبالتالي تجاوز نسبة إنجاز المؤشر 100% مقارنة بالتقديرات وقد ساهم التقدم في تنفيذ مختلف مراحل برنامج تونس الناشئة في تطوّر نسق إسناد علامات المؤسسة الناشئة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا توجد

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج
القيادة والمساندة

المؤشـــر 1.1.1.9:: المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر: المؤشر 1.1.1.9

IV- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة

تعريف المؤشر: يهدف المؤشر لقياس مدى تحقيق وتفعيل قرارات وتوصيات اللجان القيادية ذات الأولية التالية: لجنة قيادة متابعة إستراتيجية الوزارة، لجنة قيادة المشاريع في طور الدراسة، لجنة قيادة المشاريع في طور الإنجاز، لجنة قيادة تركيز نظام الرقابة الداخليّة.

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

نوع المؤشر: (مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule): معدّل النّسبة السنوية لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولية **=** (المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات إجتماعات متابعة الإستراتيجية الرقمية للوزارة **+** المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجنة قيادة تركيز نظام الرقابة الداخليّة) **/ 2**

وحدة المؤشر: نسبة (%)

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مقرري لجان القيادة ذات الأولية (المذكورة أعلاه)

تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر[6]: 90 % سنة 2025

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الديوان + وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

VI- قراءة في نتائج المؤشر

[6] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المعدل السنوي لتحقيق قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	نسبة (%)	100	80	90	90	90

بعد تكليف رئيس مهمة جديد في أوت 2021 ، تم عقد إجتماعات دورية ولإعداد الإستراتيجية الرقمية 2023-2025 في مرحلة أولى ، ثم وعلى إثر المصادقة على الإستراتيجية المذكورة، يتم عقد اجتماعات بإشراف من رئيس المهمة لمتابعة مدى تقدم إنجاز المشاريع الرقمية المندرجة ضمنها ومناقشة أهم الإشكاليات والعمل على استحثاث نسق انجازها وتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذها.

علاوة على ذلك تواصل لجنة قيادة تركيز نظام الرقابة الداخلية جلساتها للنظر والمصادقة على مخرجات اللجنة العملياتية للرقابة الداخلية للميزانية واللجنة العملياتية للرقابة الداخلية ببرنامج التنمية الرقمية.

بالنسبة لتقديرات سنة 2023 (90%)، ستعمل المهمة على تحقيق كل القرارات التي سيتم اتخاذها من طرف عاتين اللجنتين، لكن تبقى الإشكاليات التي تحول دون تحقيق نسبة 100% فيما يتعلق باللجان الخاصة بمتابعة المشاريع مرتبطة بعوامل خارجية باعتبار أن عددا هاما من المشاريع الرقمية يهم قطاعات أخرى نظرا للصبغة الأفقية لوزارة تكنولوجيات الاتصال التي تقدم الدعم الفني والتقني والمالي لإنجاز مشاريع رقمية تابعة لقطاعات أخرى.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بالنسبة للقرارات الراجعة للجان متابعة المشاريع:

- صعوبات هيكلية تتسبب في ضعف القدرة على إنجاز عدد هام من مشاريع التحول الرقمي التي تعد مشاريع إصلاح هيكلية وذلك للأسباب التالية:
- تشعب الإجراءات الإدارية على غرار منظومة الشراءات العمومية التي لا تتلاءم مع طبيعة مشاريع التحول الرقمي (ترتكز أساسا على الأفكار المتجددة)
- تعقيد الإجراءات الإدارية الخاصة بالممولين بما يساهم في تسجيل بطيء في إنجاز المشاريع
- عدم توفر آليات لاستقطاب الكفاءات اللازمة للإشراف على هاته المشاريع
- عدم إتاحة الانتداب وتعويض الكفاءات المغادرة التي كانت تشرف على مشاريع نظرا للوضع الاقتصادي والمالي.
- عدم مأسسة الدور الأفقي لوزارة تكنولوجيات الاتصال في الإشراف على إنجاز المشاريع الرقمية وغياب حوكمة ناجعة يمكن أن ينتج عنها بطء في نسق تنفيذ المشاريع الرقمية.

المؤشـــر 2.1.1.9: زيارات الموقع الرسمي للمهمة

رمز المؤشر :2/1/1/9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 1.1.9 تطوير حوكمة المهمة

تعريف المؤشر:

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،

نوع المؤشر: (مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: صعوبة الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي على مستوى هذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\left(\frac{\text{عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة في السنة (n)} - \text{عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة في السنة (n-1)}}{\text{عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1)}} \right) \times 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n)،
- عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1).

تاريخ توفّر المؤشر : حينيّ.

القيمة المستهدفة للمؤشر[7]: 5 %سنة 2025

[7]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الديوان/مكتب أنظمة المعلومات

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
		18	5	5	5	5

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يتم إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسـبة النفاذ للموقع والترفيع في عدد الخدمات المسداة للمواطن وجودتها، ومن جهة ثانية تم تحديد نسبة 5 % كقيمة مستهدفة للمؤشر لسنة 2023 حيث أنّ عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة لا يتبع نسقا سنويا تصاعدي.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

صعوبة الحصول على عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة للفترات السابقة.

المـؤشـــر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة

رمز المؤشر : 1.2.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 2.1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على مزيد التدقيق في ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية بإعداد الميزانية بحيث يتم تقليص الفارق بين المبرمج والمنجز فعليا.

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: صعوبة الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي على مستوى هذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\left[\frac{\text{نفقات تأجير المهمة المرسمة - نفقات تأجير المهمة المنجزة}}{\text{نفقات تأجير المهمة المرسمة}}\right] X\ 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- نفقات التـأجير المرسمة والمنجزة
- قانون المالية
- منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر : ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur): 8 %سنة 2025

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	%	2.9	10	9	8	8

بالنسبة للسنوات 2023-2024-2025 سيتم العمل على مزيد التدقيق في ضبط كتلة الأجور المبرمجة ووضع الأطر اللازمة لحسن تنفيذها بحيث يتم تقليص قيمة المؤشر المتمثلة في الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة من سنة إلى أخرى، وذلك من خلال تفعيل جملة من الآليات على غرار إعادة توزيع الأعوان بين مختلف الهياكل العمومية.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

عدم الاستقرار الإداري لبعض الاعوان والأسلاك من شانه أن يؤثر على تنفيذ ميزانية التأجير وكذلك الشأن بالنسبة لحركة النقل والالحاقات غير المبرمجة وخاصة منها التي تنجز بعد إعداد الميزانية أو التي تتحصل على التأشيرة بعد الآجال.

[8] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقة مؤشر الأداء: 2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين باعتبار النوع الاجتماعي (رجال / نساء)

رمز المؤشر : 2.2.1.9

VII- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 2.1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

تعريف المؤشر: يهدف المؤشر الى تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات، من خلال تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم ومحاولة تغيير سلوكهم بشكل إيجابي مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين.

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر منتوج (indicateur de produit)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

VIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\text{عدد الأعوان الرجال المنتفعين بالتكوين بالمهمّة} \over \text{العدد الجملي لأعوان المهمّة} \times 100$$

$$\text{عدد الأعوان النساء المنتفعات بالتكوين بالمهمّة} \over \text{العدد الجملي لأعوان المهمّة} \times 100$$

8. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

9. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: (التقرير السنوي للتكوين، قائمات أعوان المهمة)

10. تاريخ توفّر المؤشر: شهر جانفي من كل سنة

11. **القيمة المستهدفة للمؤشر[9]: 50% سنة 2025**

12. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير الشؤون الإدارية

IX- قراءة في نتائج المؤشر

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.2.1.9 نسبة الرجال المنتفعين بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	%	49	49	49	50	50
نسبة النساء المنتفعات بالتكوين في المحاور ذات الأولوية	%	51	49	49	50	50

5. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

سجلت إنجازات سنة 2021 تطورا ملحوظا فاق التقديرات وذلك بتحقيق نسبة 49% للرجال و51% للنساء، أي بتطور بنسبة 104% لإنجازات 2021 مقارنة بالتقديرات بالنسبة للرجال، وتطورا بلغ نسبة 113% لإنجازات 2021 مقارنة بالتقديرات للمؤشر الخاص بنسبة النساء المنتفعات بالتكوين.

وعلى ضوء النتائج الإيجابية المسجلة للمؤشر خلال سنة 2021 تمت مراجعة التقديرات بالنسبة للأعوان الرجال والنساء على حد سواء، التي تم تحديدها على إثر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة سنة 2020 لتفادي تفاقم الجائحة مثل إقرار الحجر الصحي الشامل وحظر الجولان ومنع التجمعات بما فيها المتعلقة بالتكوين بالإضافة إلى التدابير الوقائية الصحية على غرار التباعد الاجتماعي وغيرها، مما انجر عنه العدول على تنفيذ الاستشارة المتعلقة ببرنامج التكوين السنوي بعنوان سنة 2020،

[9] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

حيث تم تحيينتقديرات السنوات الثلاث المقبلة بتطوّر تصاعدي لبلوغ نسبة 49% سنة 2023 لاسيّما في حالة تواصل الجائحة، وذلك من خلال:

- اعتماد آليات التكوين عن بعد وتخصيص فضاءات في الغرض وفق المواصفات المطلوبة.

- ابرام اتفاقيات مع مراكز في التكوين في اللغات والإشهاد المصادق عليه لفائدة الأسلاك التقنية.

6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

مثلما تم ذكره سابقا، أثرت تداعيات جائحة كورونا بصفة كبيرة على تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين حيث لم يتم تنفيذ سوى محاور قليلة باعتماد نظام التكوين عن بعد في ظل الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة لتفادي تفاقم الوضع الوبائي بالبلاد.

بطـاقة المـؤشـــر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة

رمز المؤشر : 1.3.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: صعوبة الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي على مستوى هذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{ميزانية المهمة المرسمة - ميزانية المهمة المنجزة}}{\text{ميزانية المهمة المرسمة}} \times 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (ميزانية المهمة على الموارد العامة لميزانية الدولة، الحسابات الخاصة في الخزينة والقروض الخارجية الموظفة)
- منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر : جانفي من كل سنة مع غلق ميزانية السنة الفارطة

القيمة المستهدفة للمؤشر[10]: 18 %سنة 2025

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية
- الإدارات العامة الخصوصية

قراءة في نتائج المؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة	%	26	25	25	20	18

تم سنة 2021 تسجيل إنجازات بإعتماد قدره 114 م د مقابل 154 م د مرسمة بقانون المالية بإعتبار الإعتمادات التكميلية أي بنسبة تعادل 74 % وعليه سجّلت قيمة المؤشر المنجزة سنة 2021 والبالغة نسبة 26% ارتفاعا مقارنة بالتقديرات (6.5%)، وبالتالي تعمّق الفارق بين الإعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.

وباعتبار تنوع مصادر التمويل (الموارد العامة لميزانية الدولة / صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال / القروض الخارجية الموظفة) وتفاوت قيمة مساهمتها في إعتمادات المهمة، فإن قيمة المؤشر الجملية تكون مرتبطة بقيمة الإنجازات الفعلية حسب كل مصدر.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

من أهم النقائص على مستوى هذا المؤشر هي خصوصية الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الممولة من القروض الخارجية وضرورة التنسيق في الغرض مع برنامج التنمية

[10] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

ومن جهة ثانية صعوبة التقديرات المتعلقة بالإنجاز خاصة على مستوى النفقات الممولة عن طريق صندوق تنمية المواصلات نظرا للصبغة التقديرية التي تكتسيها حيث يمكن أن تتجاوز هاته النفقات الاعتمادات المرسمة بقانون المالية.

بطاقة المؤشـــر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر : 2.3.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بالمهمة وذلك باحتساب نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: صعوبة الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي على مستوى هذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{ميزانية برنامج القيادة والمساندة}}{\text{ميزانية المهمة}} \times 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (ميزانية المهمة على الموارد العامة لميزانية الدولة، الحسابات الخاصة في الخزينة والقروض الخارجية الموظفة)
- الإنجازات على مستوى منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر: ديسمبر من كل سنة مع صدور قانون المالية

القيمة المستهدفة للمؤشر[11]: 23% سنة 2025

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية
- الإدارات العامة الخصوصية

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	20.4	24	23.3	23	23

سيتم العمل خلال السنوات اللاحقة على مزيد التحكم في الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مع ضمان جودة الخدمات المسداة لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية وذلك باعتماد جملة من الآليات والمنظومات الرقمية على الخط التي من شأنها أن ترفع من فاعلية البرنامج.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر نظرا لعدة اعتبارات:

- قيمة المؤشر لا ترتبط فقط باعتمادات برنامج القيادة والمساندة وإنما باعتمادات برنامج التنمية الرقمية والتي بدورها مرتبطة بحجم القروض الخارجية الموظفة وبالتالي فان قيمة المؤشر لا يمكن التحكم فيها بصفة مباشرة،
- عدم استقرار خارطة المهمّة، حيث من المؤمّل أن تتمّ خلال سنة 2023 مراجعة الخارطة الحاليّة في اتجاه إعادة إلحاق كلّ من المدرسة العليا للمواصلات بتونس

[11] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية ببرنامج التنمية الرقميّة مما سيؤدي إلى تراجع هام في قيمة المؤشر.

- من جهة أخرى لم يتم تحديد القيمة المثلى لهذا المؤشر.

بطـاقة المـؤشـــر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد

رمز المؤشر : 3.3.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط كلفة تكاليف التسيير للعون الواحد

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر وسائل (indicateur de moyen)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: صعوبة الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي على مستوى هذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{اعتمادات التسيير(دون احتساب الاعتمادات العرضية أو الأفقية لفائدة قطاعات أخرى)*}}{\text{عدد أعوان المهمة}}$$

* تم التعديل في طريقة احتساب المؤشر حيث يطرح من اعتمادات التسيير النفقات العرضية (ملف تعويضات أوخطايت) والنفقات ذات الصبغة الأفقية لفائدة قطاعات أخرى (نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات) وذلك بهدف تصحيح الكلفة الفعلية لتسيير العون.

وحدة المؤشر: الدينار

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (اعتمادات قسم التسيير)
- قائمات أعوان المهمة

تاريخ توفّر المؤشر : ديسمبر من كل سنة مع صدور قانون المالية

القيمة المستهدفة للمؤشر[12]: 10 000 د سنة 2025

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة

- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد	الدينار	8 200	8 500	9 800	9 500	10 000

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبة تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر،
- عدم وضوح التوجه المعتمد بخصوص هذا المؤشر.

[12] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطاقات الفاعلين العموميين
لبرنامج
التنمية الرقمية

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني للبريدONP

I- التعريف

1.النشاط الرئيسي: يضبط نشاط البريد التونسي القانون عدد 38 لسنة 1998 المؤرخ في 02 جوان 1998 والمتعلّق بمجلة البريد والمتمم بالقانون عدد 40 لسنة 2007 المؤرخ في 25 جوان 2007.

حيث يضطلع البريد التونسي بـ:

- جمع ونقل وتوزيع المراسلات داخل البلاد وخارجها،
- إسداء خدمات الادخار والحسابات الجارية البريدية،
- تقديم الخدمات المتعلّقة بالحوالات البريدية،
- تنمية خدمات جديدة في مجال البريد مع مواكبة التقدّم التكنولوجي في الميدان،
- المساهمة في المجهود الوطني المتعلّق بالتعليم العالي في قطاع البريد والميادين المتّصلة به،
- تطوير التعاون مع المؤسّسات الوطنية والأجنبية والمنظّمات الفنية الدولية والإقليمية المختصة في ميدان البريد،
- المساهمة في نطاق اختصاصه في تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات المصادق عليها للاتحاد البريدي العالمي والمنظّمات الدولية والإقليمية،
- إصدار الطوابع البريدية وسائر القيم النقدية.

2. مرجع الإحداث : الأمر عدد 1305 لسنة 1998 المؤرخ في 15 جوان 1998 وتمّ تنقيحه بالأمر عدد 1536 لسنة 2003 المؤرخ في 25 جوان 2005 وبالأمر عدد 1394 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007والأمر عدد681 لسنة 2016 المؤرخ في 3 جوان 2016.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والفاعل العمومي :

-عقد برنامج للفترة 2007-2011 تمّت المصادقة عليه بتاريخ 7 جانفي 2011.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1) الاستراتيجية:

تماشيا مع الأهداف الاستراتيجيّة لبرنامج التنمية الرقميّة وحتى يواكب المتغيرات التي يشهدها القطاع الذي ينشط فيه وليعزّز مكانته في السوق الداخلية بما يتلاءم مع عراقته وريادته ودوره الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني من ناحية، ويعزّز مقومات إشعاعه على المستوى الإقليمي والدولي من ناحية أخرى، أسّس البريد التونسي رؤية استراتيجية تقوم على تدعيم وتعصير المنظومة البريدية الحالية والانطلاق نحو منوال جديد ينبني على استعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة كخطوة نحو تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول ستة توجهات رئيسية متكاملة:

2) **الأهداف الاستراتيجية:**

ترتكز الأهداف الاستراتيجيّة للديوان الوطني للبريد على ستّة محاور أساسيّة، وقد تم اعتماد تقسيم برامجي ينبني على برمجة حسب الأهداف تدفع في اتجاه تدعيم النشاط البريدي الحالي من خلال تطوير وتعصير الخدمات البريدية والمالية وتحسين البنية التحتية وتعزيز العناية بالموارد البشرية. والعمل على تنفيذ برامج جديدة من شأنها أن تساهم في تنويع مصادر الموارد المالية للبريد وخلق دورة اقتصادية جديدة.

وتتمثل هذه المحاور الاستراتيجية في:

المحور الأول: تدعيم الخدمات الحالية: وذلك بهدف: تجديد العروض الحالية وتحسين نوعية الخدمات وتطوير وسائل العمل من خلال:

- تعصير النظام المعلوماتي للتصرف في اتجاه مزيد من المرونة،
- تحسين جودة الخدمات،
- تدعيم الكفاءات في المجال التكنولوجي والتجاري،
- إعادة هيكلة النظام المعلوماتي بما يتماشى وحاجيات الحرفاء (orienté client)،
- الاستغلال الأمثل للبنية التحتية،
- الرفع من مردودية المرفق العمومي.

المحور الثاني: التجارة الإلكترونية بهدف تكريس مهنة التجارة الالكترونية المحترفة بالبريد التونسي وتنويع العروض المتصلة بها وتطوير حصة البريد من السوق الوطنية والدولية وذلك من خلال:

- إحداث مسطحة للتجارة الالكترونية Hub e-commerce
- تعصير وتطوير المعدات والوسائل المتعلقة بمجال التجارة الإلكترونية،

المحور الثالث: القطب اللوجيستي البريدي الذي يهدف إلى:

- تكريس المهنة اللوجيستية البريدية والتموقع كمزود خدمات لوجيستية وطنية وذلك من خلال إرساء منوال جديد للتصرف اللوجيستي حسب المعايير والمقاييس الدولية،
- اضفاء المزيد من النجاعة في استغلال الوسائل اللوجيستية
- بعث وحدة أعمال لوجيستية

المحور الرابع: البنك البريدي: بهدف إحداث بنك بريدي من أجل:

- الحد من ظاهرة انتقال المنخرطين بالشيكات البريدية إلى المؤسسات البنكية سواء كان ذلك بالمناطق الحضرية وحتى بالمناطق الريفية أيضا قصد الحصول على التسهيلات المالية التي تمنحها البنوك من قروض وغيرها من الامتيازات والتسهيلات،
- المساهمة في تحسين نسبة الإدماج المالي،
- رقمنة الخدمات المالية والمساهمة في الحد من التعامل نقدا (de-cashing)
- تنويع مصادر الموارد المالية للبريد،
- خلق دورة اقتصادية جديدة.

المحور الخامس: الطوابع البريدية بهدف تحسين تموقع البريد التونسي في الأسواق الافتراضية المتخصّصة في تسويق منتوجات الطوابع البريدية وخلق نشاط تجاري متطور في مجال الطوابع البريدية والتسويق الدولي لها وذلك من خلال العمل على:

- وضع منوال جديد في مجال التسويق والتصميم للطوابع البريدية،
- تحسين مردودية المراكز المختصة المتصلة بمجال صنع وحفظ وترويج منتوجات الطوابع البريدية،
- تدعيم المسؤولية الثقافية والاجتماعية للبريد التونسي،
- تحسين الموارد المالية المتصلة بمنتوجات الطوابع البريدية.

المحور السادس: التحول الرقمي الذي من شأنهإعادة خلق الخدمات البريدية وتدعيم دور البريد كمنصة للتحوّل الرقمي لفائدة الدولة وذلك بـ:

- تطوير حلول مبتكرة من شأنها تنويع خدمات البريد وتعصيرها،
- إحداث محضنة لإيواء الباعثين الشبان في مجال تطوير حلول متجددة للخدمات البريدية والمالية،
- معاضدة مجهود الدولة في ميدان التشغيل والانتصاب الفردي،
- مرافقة الباعثين الشبان عند بعث مشاريعهم (Start up Post).

3) **تدخلات الفاعل العمومي:**

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2023 (أ.د)
- إعادة بناء 30 مكتب بريد من أهمها(مكتب بريد حي التضامن، مركب بريدي بباجة، مكتب بريد باجة المستقبل، مكتب بريد العيون (دار الخدمات)، مكتب بريد ومسكنين وظيفيين بسبيطلة + فضاء تكوين، مركب بريدي بالمتلوي محطّة، مركب بريدي بالدوالي)	8 863
- بناء 18 مكتب بريد (تشييد بناء جديد) (مركب بريد بالقطب التكنولوجي حي الغزالة، مكتب بريد 15 نوفمبر، مركب بريد بالقيروان عقبة)	7 986
-تأهيل 57 مكتب بريد (مكتب بريد السبيخة، مكتب بريد قصيبة سوسة، مكتب بريد ساقية الداير، مكتب بريد الرقاب، مكتب بريد مطماطة الجديدة، مكتب بريد طبلبو)	7 207
- تهيئة مسطحة للبريد السريع بالشرقية 1	2 500
- بناء مركب بريدي بصفاقس	1 400
- اقتناء أثاث لفائدة مكاتب البريد	1 000
- اقتناء تجهيزات الخدمات البريدية (صناديق تجارية، آلات وزن، آلات تخليصmachines à affranchir	1 525
- اقتناء تجهيزات الخدمات المالية (آلات عد وكشف الأوراق المالية الأجنبية والتونسية، شاشات ديناميكية لعرض أسعار الصرف)	1 325
- اقتناء وسائل نقل	6 040
- اقتناء تجهيزات ومعدات إعلامية وشبكية	3 300

- اقتناء وتركيز منظومة التصرف المندمجERP (بتمويل من البنك الإفريقي للتّنمية)	10 000
- Mise en place d'une solution de mail post V2	1 500
- Mettre en place un système de GED	1 200
- اقتناء منظومة e-banking لتعويض منظومة CCPNet	2 200
- Mise en place d'une solution RFID	500
- اقتناء أنظمة سلامة إعلامية بكلفة	1 500
- اقتناء 260 موزع آلي DABs(برنامج متواصل)	2 830
- اقتناء 100 موزع آلي DABs	3 000
- Acquisition et mise en services des équipements et logiciels pour hyberger la base de données de production et son backup du système financier de la poste	2 000
- Migration nouvelle version solution Monétique (PCIDSS), avec certification Visa et MasterCard	1 000
- برنامج التجارة الالكترونية	4 025
- القطب اللوجيستي البريدي	3 350
- البنك البريدي	1 500
- الطوابع البريدية	2 200
- التحول الرقمي	3 000

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

(بحساب أ.د)

البيان		انجازات2021	مبرمج 2022	التقديرات 2023	2024	2025
- منحة تدخّل *	في حدود السقف	11 000	1000	0	1000	1000
	في حالة الترفيع في مقابيض الصندوق		53 000	43 015	61 300	45 300

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العملميمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 2: الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي ONT

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** إحداث واستغلال وصيانة وتوسيع شبكات إرسال البرامج الإذاعية والتلفزية لتوزيع وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزية والمعطيات وبث وإرسال البرامج التلفزية والإذاعية.
2. **مرجع الاحداث:** القانون عدد 8 لسنة 1993 المؤرخ في غرة فيفري 1993.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي** :

عقد البرامج للفترة 2007-2011 تمّت المصادقة عليه بتاريخ 23 نوفمبر 2010.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

في إطار تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي لبرنامج التنمية الرقميّة، يعمل الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي على رقمنة شبكات البث التلفزي والإذاعي باعتبارها من أهم توجهاته الاستراتيجية وذلك قصد ضمان حسن استغلال الطيف الترددي من جهة وتحسين جودة الخدمات (الصوت والصورة) من جهة ثانية بالإضافة إلى احترام التعهدات الدولية خاصة مع الاتحاد الدولي للاتصالات (U.I.T) القاضية بضرورة الانتقال إلى البث الرقمي الأرضي (تلفزي وإذاعي) وإخلاء الطيف الترددي لفائدة الجيل الخامس من الهاتف الجوال، وقد تم ذلك على مراحل:

- مرحلة أولى تمتد من سنة 2009 إلى سنة 2015 تتعلق بانجاز شبكة التلفزة الرقمية الأرضية،
- مرحلة ثانية انطلقت منذ سنة 2019 تتعلق برقمنة شبكة البث الإذاعي.

2) **الأهداف الاستراتيجية:**

يساهم الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي في برنامج "التنمية الرقمية "وذلك بتطوير البنية التحتية الرقمية من خلال رقمنة شبكات البث الإذاعي.

3) **تدخلات الفاعل العمومي:**

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة		مبرمج 2023 (أ.د)
- مشروع تغطية شبكة البث الإذاعي الرقمي	Couverture Radio numérique	1000

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

(بحساب أ.د)

البيان		انجازات 2021	مرسم 2022	التقديرات		
				2023	2024	2025
- منحة تدخّل *	في حدود السقف	41 941	40 989	41300	40 989	40 989
	في حالة الترفيع في مقابيض الصندوق			42 940	49 759	49 806

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد3: مركز الدراسات والبحوث للاتصالات CERT

I- التّعريف

1. **النشـاط الرئيسـي:** المراقبة والقبول الفني لتجهيزات ومعدّات الاتصـالات والدراسـات الفنيّة المتعلّقة بقبول التجهيزات والمواد التي يمكن ربطها بالخط العمومي، والبحوث في ميدان الاتصـالات، الاختبارات والفحوصات الفنية لمعدّات وتجهيزات الاتصالات.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988
3. **تاريخ إمضـاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:** عقد الأهداف للفترة 2007-2011 تمّت المصادقة عليه بتاريخ 26 فيفري 2011.

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

في إطار تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي لبرنامج التنمية الرقميّة، يعمل مركز الدراسـات والبحوث للاتصـالات على تحقيق سـلامة الشـبكات ومعدات الاتصـال وحماية الطيف الترددي وضـمان سـلامة وصحة المستهلك وحماية السوق من الهواتف المهّربة والمسروقة.

2) **الهدف الاستراتيجي:**

تحقيق النفاذ الآمن للأجهزة الطرفية للاتصالات.

3) **تدخلات الفاعل العمومي:**

1. **معدات قيس:**
   - اقتناء مدات قيس للقيام بعمليات المصادقة والمراقبة الفنية Banc de test 5G،
   - اقتناء معدات Chaine de mesure 5G ،
   - اقتناء معدات قيس للقيام بعمليات متابعة انجاز الشبكات

2. **إحداث مخبر للملائمة الكهرومغناطيسية:**
   - تدعيم مخبر الملائمة الكهرومغناطيسية ببعض لأجهزة الضرورية
   - اقتناء كماليات مترو لوجيا،
   - تدعيم مخبر القياسات الراديوية باقتناء هوائي ومنظومة Séquenceur d'essais،

3. **تطوير المنظومة الخاصة بمكافحة الأجهزة الجوالة المسروقة والمتأتية من السوق الموازية.**

III. الميزانية على المدى المتوسط

2. **تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)**

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2020	مبرمج 2021	التقديرات		
			2023	2024	2025
- منحة تدخّل *	0	0	0	0	0

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 4 : الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية ANSI

I- التعريف:

1. **النشـــاط الرئيســـي:** الســـهر على تنفيذ التوجهات الوطنية والاســـتراتيجية العامة لســـلامة النظم المعلوماتية والشـــبكات، متابعة تنفيذ الخطط والبرامج المتعلّقة بالســـلامة المعلوماتية في القطاع العمومي باســتثناء التطبيقات الخاصــة بالدفاع والأمن الوطني والتنســيق بين المتدخلّين في هذا المجال، ضــمان اليقظة التكنولوجية في مجال الســلامة المعلوماتية، وضــع مقاييس خاصــة بالســلامة المعلوماتية وإعداد أدلّة فنيّة في الغرض والعمل على نشـرها والعمل على تشـجيع تطوير حلول وطنية في مجال السـلامة المعلوماتية، المسـاهمة في دعم التكوين في مجال السلامة المعلوماتية.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والوكالة:** 26 نوفمبر 2010

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) الاستراتيجية:

في إطار تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي لبرنامج التنمية الرقميّة، تســـهر الوكالة الوطنية للســـلامة المعلوماتية على ضـــمان اليقظة لســـلامة الفضـــاء الســـيبرني الوطني ومتابعة صـــمود (résilience) النظم المعلوماتية الخاصة بالهياكل الحيوية والتطبيقات الوطنية.

2) الأهداف الاستراتيجيّة:

وتتمثل أهداف الوكالة الوطنيّة للسلامة المعلوماتيّة لسنة 2023 في:

- رفع درجة اليقظة بالمخاطر السيبرنية المحدقة بالفضاء السيبرني الوطني،
- اختبار مستوى سلامة المنظومات الوطنية والبنى التحتية التي تأويها،
- دعم آليات التنسيق مع مختلف المتدخلين عند تسجيل حوادث سيبرنية.،
- تطوير المهارات التقنية في مجالات الدفاع السيبرني ومعالجة الحوادث السيبرنية،
- رفع درجة الوعي والتحسيس بالمخاطر السيبرنية لدى مختلف الفئات.

3) تدخلات الفاعل العمومي:

(بحساب أ.د)

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2023 (دفع)	مبرمج 2024 (دفع)	مبرمج 2025 (دفع)
- حماية الفضاء السيبرني الوطني من هجمات حجب الخدمة الموزعة	150	150	150
- إرساء قواعد سلامة الفضاء الرقمي الحكومي PSG	50	150	150

- تركيز لوحة معلومات لقيادة أمن الفضاء السيبرني الوطني	130	50	50
- إرساء سجل وطني للمؤسسات ذات البنى المعلوماتيّة الحيويّة	100	200	100
- تطوير منظومة ساهر للاستشعار والاستكشاف المبكر للهجمات	150	100	100
- وحدة لتقييم سلامة الأنظمة والشبكات الحساسة	150	200	200
- مخبر السلامة المعلوماتيّة	150	150	150
- تطوير وسائل تحسيسيّة توعويّة في مجال السلامة المعلوماتيّة	100	100	50
- احداث مراكز قطاعيّة للاستجابة للطوارئ المعلوماتيّة ومراكز للعمليات الأمنيّة	100	200	200
- بعث مركز امتياز في الأمن السيبرني	0	50	250
- إرساء سجل وطني لمزودي خدمات الحوسبة السحابيّة والإيواء	200	100	100
- مخبر المصادقة على نشاط مزودي خدمات الامضاء الإلكتروني	200	100	100

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

(بحساب أ.د)

البيان		انجازات 2021	مرسم 2022	التقديرات		
				2023	2024	2025
- منحة تدخّل *	في حدود السقف	4 084	4 629	4680	4 833	4 833
	في حالة الترفيع في مقابيض الصندوق			6 018	7 365	7 904

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 5: الوكالة الوطنية للترددات ANF

I- التعريف

النشاط الرئيسي:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية للترددات في:

- إعداد المخطط الوطني للترددات الراديوية بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- التصرف في الترددات الراديوية بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- مراقبة الشروط التقنية للتجهيزات الراديوية والسهر على حماية إستعمال الترددات الراديوية،
- مراقبة إستخدام الترددات طبقا للتراخيص المسندة وتسجيلات كراس الترددات،
- السهر على تطبيق الإتفاقات والمعاهدات الدولية في ميدان الاتصالات الراديوية،
- تسجيل الترددات الراديوية لدى الهيئات الدولية المختصّة،
- المساهمة في أنشطة البحث والتكوين والدراسات ذات العلاقة بالاتصالات الراديوية.

1. **مرجع الإحداث:** الفصل عدد 47 من القانون عدد 1 لسنة 2001 مؤرخ في 15 جانفي 2001 المتعلق بإصدار مجلة الاتصالات .
2. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:** 5 جانفي 2011 للفترة 2007-2011.

II- الاستراتيجيّة والأهداف :

1. **الاستراتيجية:**

تتمثل استراتيجية الوكالة خلال فترة المخطط التنموي 2023-2025 في إعداد سياسة "إدارة الطيف " المستدامة وذلك باعتبار أن الطيف الراديوي جزء من الملك العام للدولة يتسم بالندرة وتنوع المستعملين له (مشغلي الهاتف الجوال، هياكل الأمن والدفاع، المؤسسات العمومية، الشركات الخاصة، الشركات الناشئة...)، وتزايد الطلب عليه في ظل سعي مختلف المعنيين إلى تركيز شبكات راديوية ذات تدفق عالي وعالي جدا، كلها عوامل متجددة دفعت الوكالة إلى السعي إلى ضمان الفعالية (Efficacité)، الشفافية (Transparence) وعدم التمييز(Non discrimination) في عملية إدارة الطيف الراديوي، قصد تحقيق الادماج الآمن الرقمي لكافة المستعملين من جميع الفئات الاجتماعية وتطوير السوق وتكريس التنافس النزيه.

ولتحقيق هذه الاستراتيجية وضعت الوكالة خمسة أهداف رئيسية.

2. **الأهداف الاستراتيجية**

الهدف رقم 1: التخطيط الأمثل للطيف الراديوي،

الهدف رقم 2: توفير البنية التحتية الراديوية اللازمة لدعم تشغيل التكنولوجيات الحديثة والناشئة:

الهدف رقم 3: تركيز نظام قيس ومراقبة آلي ومتطور لضمان حسن استغلال الترددات.

الهدف رقم 4: تحيين الأطر القانونية لتعزيز استعمال الطيف.

الهدف رقم 5: دعم السلامة المعلوماتية ورقمنة خدمات الوكالة.

3. **تدخلات الفاعل العمومي**:

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2023 (أ.د)
- تدعيم تشبكة القيس والمراقبة التقنيّة للترددات	3960
- اقتناء معدات السلامة المعلوماتية	190
- اقتناء رخص المنظومات الإعلامية	70
- دراسة حول الإطار التنظيمي للخدمة الساتلية في تونس	190
- اقتناء وصلات لفائدة وزارة الدفاع	15000

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
- منحة تدخّل *	0	0	0	0	0

* منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

بطاقة عدد 6 : المركز الوطني للإعلامية CNI

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:**

- تعهد نظم المعلومات والتطبيقات الوطنية،
- توفير خدمات الإيواء لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية،
- تأمين استمرارية استغلال نظم المعلومات والتطبيقات،
- تأمين واستغلال الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة وتطويرها ملائمة للحاجيات،
- المساهمة في توفير خدمة المبادلات الإلكترونية من خلال تركيز المنصة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية (ONI)،
- التصرف الفني والعملياتي في سجل المعرف الوطني الوحيد
- القيام بدور صاحب منشأ مفوض معاضدة للهياكل العمومية في إنجاز نظم المعلومات والتطبيقات وتركيزها واستغلالها،
- المساهمة في توفير خدمة التصرف الإلكتروني في المراسلات GEC،
- القيام بدراسات توجيهية ودراسات جدوى ومهمات تدقيق نظم معلومات لفائدة الهياكل العمومية،
- تحديد واقتراح المناهج والمقاييس الهندسية والتقنية الكفيلة لضمان ملائمة نظم المعلومات والتطبيقات العمومية فيما بينها،
- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص دعما لفرص تصدير المنتوجات والخبرات الوطنية في المجال،
- تنظيم ملتقيات وحلقات تكوينية لفائدة مستعملي نظم المعلومات والتطبيقات العمومية،
- المساهمة في توفير الخدمات الإدارية عن بعد لفائدة المواطن والمؤسسات،
- المشاركة في الندوات والتظاهرات الدولية ودعم التعاون الدولي في المجال،

2. **مرجع الإحداث:**

- قانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمنقح بالقانون عدد 115 لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994،
- الأمر الحكومي عدد 312 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 (فصل 26)،
- المرسوم الحكومي عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 (فصل 13).

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:** 26 فيفري 2019.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**

في إطار تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين، يسهر المركز الوطني للإعلامية باعتباره الفاعل الأساسي في بناء الخدمات الرقمية للقطاع العمومي الموجه للمواطن،

على توفير خدمات إلكترونية ونظم معلوماتية عمومية مترابطة ومتواصلة فيما بينها ذات درجة عالية من التأمين والنجاعة.

2. الأهداف الاستراتيجيّة:

- تعزيز التّموقع الحالي في مجال إيواء التطبيقات واستغلال المنظومات وتطوير البنية التحتية والتنمية والابتكار،
- دعم التّحول الرقمي لفائدة الإدارة والمواطن، خاصة في مجال الترابط البيني والمعرف الوحيد،
- دعم "الحوكمة القائمة على البيانات"،
- تموقع المركز في قطاع التحول الرقمي الموجه للتصدير بالاعتماد على التجارب السابقة،
- تعزيز تنمية المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إرساء استراتيجيّة تكوين متكاملة على الصعيد الوطني،
- خلق ديناميكية بين جميع الأطراف المتدخلة في القطاع (الإدارة العمومية، الجامعيين، المؤسسات الناشئة ومحاضن المؤسسات).

3. تدخلات الفاعل العمومي:

(بحساب أ.د)

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2023 (دفع)	مبرمج 2024 (دفع)	مبرمج 2025 (دفع)
- معدات وتجهيزات وبرمجيات إعلامية	640	170	170
- دراسات	100	100	100
- تهيئة المباني ومعدات وتجهيزات مشتركة	655	495	495
- تأهيل مركز الإيواء	4600	2500	2500
المجموع	**5995**	**3265**	**3265**

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2021-2025)

(بحساب أ.د)

البيان		انجازات 2021	مبرمج 2022	التقديرات 2023	2024	2025
- منحة	في حدود السقف	2 385	1000	1000	1000	1000
تدخّل *	في حالة الترفيع في مقابيض الصندوق		**3 800**	**4 600**	**2 500**	**2 500**

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 7 :الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية ANCE

I- التعريف

إنّ الوكالة الوطنيّة للمصادقة الإلكترونية هي سلطة المصادقة الجذر في تونس، وتمثل أعلى مستوى الثقة في مجال المصادقة الإلكترونية وسلامة المعاملات والمبادلات الإلكترونية.

وتعمل الوكالة الوطنيّة للمصادقة الإلكترونية من خلال الخدمات التي تقدمها على إيجاد مناخ ثقة وسلامة للتبادل عبر الأنترنات.

وتهدف المصادقة الإلكترونية إلى ضمان سلامة المبادلات الإلكترونية وهي تغطي مجالات عدّة مثل التجارة الإلكترونية والإدارة الاتصالية والخدمات البنكيّة اللّاماديّة.

1. **النشاط الرئيسي:**

- ضمان سلامة المعاملات والمبادلات الإلكترونية في ميادين التجارة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والخدمات البنكيّة والمالية والتعليميّة والصحيّة عن بعد.
- وضع اتفاقيّات إعتراف متبادلة مع سلطات المصادقة الإلكترونية الأجنبيّة.
- التصرف في شهادات المصادقة الإلكترونية (توفيرها، إلغاؤها، نشرها والمحافظة عليها.)
- منح تراخيص نشاط لموزعي خدمات المصادقة الإلكترونية
- وضع المواصفات الفنية لحلول للإمضاء
- المصادقة على منظومات التشفير (الأمر عدد 2639 لسنة 2008 الصادر في 21جويلية 2008.)
- اقتراح حلول لتأمين السلامة في نطاق المصادقة الإلكترونية لشبكاتكم وخدماتكم عبر الأنترنات والأنترانات.
- تأمين التكوين في مجال الإمضاء الالكتروني وتقنيات الترقيم وهيكل المفتاح العمومي.

2. **مرجع الإحداث** : القانون عدد 83 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:** عقد أهداف (2007-2011) تمّت المصادقة عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2010.

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1. **الاستراتيجية**

في إطار تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني لبرنامج التنمية الرّقميّة الخاص بإرساء إدارة إلكترونية توفّر خدمات إدارية رقميّة سريعة ذات جودة وكلفة معقولة لفائدة المواطنين والمؤسسات، تعمل الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية، على مساندة الوزارة في تحقيق التحوّل الرقمي للإدارة عبر تكريس الثقة

الرقمية في الخدمات الإدارية وكذلك تأمين المرور إلى الكلّ رقمي وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائم بين الإدارة والمتعاملين معها.

1) **الأهداف الاستراتيجيّة:**

- دعم الثقة الرقمية وتوفير مناخ ملائم للأعمال من خلال المصادقة الالكترونية والإمضاء الالكتروني،
- استعمال آمن ومرن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستفادة المثلى منها لفائدة كل من المواطن والمؤسسة والقطاع العام،
- حماية الفضاء السيبرني الوطني وتأمين الثقة الرقمية وسلامة الخدمات والنظم المعلوماتية الوطنية قصد الحصول على شهادة المطابقة للمعايير الدولية في مجال المصادقة الإلكترونية.

2) **تدخلات الفاعل العمومي:**

أهم الاستثمارات والمشاريع المبرمجة التي تساهم في بلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2023 (أ.د)
- التدقيق الدوري في خدمات المصادقة حسب المعايير الدولية	520
- تأمين ورقمنة الإجراءات الإدارية والتثبت من الهوية الرقمية	1830
- تحديث البنية التحتية التقنية	1200

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

(بحساب أ.د)

البيان		انجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
- منحة تدخّل *		0	0	0	0	0
	مبرمج في حدود السقف	-	-	1500	-	-

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 8: مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" STT

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** استغلال أو إقامة واستغلال القطب التكنولوجي أو جزء من الفضاءات المكونة له تكون تحت تصرفه، وذلك وفقا للمواصفات العالمية في المجال، التنسيق بخصوص استغلال وتعهد الفضاءات والتجهيزات المشتركة وصيانتها، دعم التعاون والتكامل بين وحدات البحث والتكوين والإنتاج والتطوير، احتضان أصحاب المشاريع التكنولوجية أو الخدماتية المجدّدة داخل القطب التكنولوجي وتأطيرهم ومساعدتهم على القيام بأنشطتهم، استقطاب الاستثمار الوطني والخارجي ودعم الشراكة في مجال اختصاصات القطب التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على الانتصاب في فضاءاته، إنجاز دراسات ذات صبغة استشرافية تتعلق بتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، تعزيز اليقظة التكنولوجية في المجالات ذات العلاقة باختصاصات القطب التكنولوجي، تدعيم وتركيز البيئة التكنولوجية الحاضنة للتجديد والابتكار في مجال اختصاصات القطب التكنولوجي، دعم ومواكبة التحول الرقمي للمؤسسات المنتصبة بالقطب التكنولوجي عبر تنفيذ برامج تكوين وتأهيل متخصصة ودعم التعاون والتبادل مع الأقطاب المماثلة والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والتجديد التكنولوجي وطنيا ودوليا.

2. **مرجع الإحداث:** الأمر حكومي عدد 352 لسنة 2019 مؤرخ في 29 مارس 2019 يتعلق بإحداث مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها.

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:**

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

في إطار معاضدة جهود المهمّة في تنمية الاقتصاد الرقمي قصد تدعيم القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وتحسين مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق، تسعى مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية إلى تعزيز مكانة تونس كمركز إقليمي ريادي في مجالات التكنولوجيات الواعدة، والابتكار، والتميز في ريادة الأعمال، وذلك بالعمل على جعل القطب مركزا دوليا جامعا للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال التكنولوجية.

2) **الأهداف الاستراتيجيّة:**

توفير مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمار،
دعم تنافسية المؤسسات التونسية العاملة في القطاع،
تطوير صادرات المنتجات والخدمات القائمة على الذكاء،
التشجيع على ريادة الأعمال وتحفيز روح المبادرة،
دعم التعاون والتكامل بين مجالات البحث والتكوين والإنتاج.

3) **تدخلات الفاعل العمومي:**

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2023 (أ.د)
- تهيئة عامة	3850
- تركيز الطاقة المتجددة بالقطب التكنولوجي installation de photovoltaïque	800
- احداث فضاء رياضي وترفيهي	300
- تجديد معدات التكييف المركزي بالمبنى I2 وI3 ومركز الحياة ووصل GTC	830
- تجديد الانارة الخارجية ضغط متوسط ومنخفض بالمساحات الخارجية للمباني tr1&2&3 centre de vie	400
- اقتناء وتركيز معدات صوتية لمركز الخدمات بقطب الغزالة	180
- اقتناء معدات وبرمجيات اعلاميّة	205
- حفظ ورقمنة الأرشيفات الورقية لتونس للأقطاب التكنولوجية باستعمال تقنية الذكاء الاصطناعي	100

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. **تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)**

(بحساب أ.د)

البيان		انجازات 2021	مرسم 2022	التقديرات 2023	2024	2025
- **منحة تدخّل ***	في حدود السقف	5.402	4 380	4870	4 380	4 380
	في حالة الترفيع في مقابيض الصندوق			9.339	6 535	4 232

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقات خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

بطاقة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي
على مستوى مهمة تكنولوجيات الاتصال

I. الإطار العام

صادقت تونس على جل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة وانخرطت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. كما حرصت على تفعيل هذه الالتزامات على المستوى الوطني من خلال وضع إطار تشريعي وقانوني ومؤسساتي ملائم.

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين النساء والرجال وترجمتها بالسياسات العمومية وميزانياتها.

وفي هذا الإطار تعتبر مهمة تكنولوجيات الاتصال فاعلا هاما في تجسيد جملة التعهدات على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الوطني فيما يتعلق بتكريس المساواة بين الجنسين والاتصال وبدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في مجال تكنولوجيات المعلومات وذلك بغاية ضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والرقمي لجميع فئات المجتمع نساء ورجالا بما يساهم في تحسين جودة حياتهم.

ونذكر من أهم الاتفاقيات المبرمة من قبل المهمة في هذا المجال:

– قرار الاتحاد الدولي للاتصالات عدد 70 (Rev. Guadalajara ، 2010) (UIT) الذي يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على تسهيل توظيف النساء والرجال على قدم المساواة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، بما في ذلك في مناصب المسؤولية في الإدارة ، والعمل على زيادة

فرص التوظيف للنساء والفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك بإدماجها في التكوين منذ مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

كما تعد مهمة تكنولوجيات الاتصال فاعلا هاما في تنفيذ أثار الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والذي يتعين تنزيلها على مستوى سياستها العمومية وميزانيتها.

هذا إضافة إلى أن المهمة مطالبة بتنفيذ وتنزيل خطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 لسنة 2000 والذي يدعم أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وبشكل كامل كعنصر فاعل في إحلال السلام والأمن.

1. تشخيص مبسط لواقع المهمة من منظور النوع الاجتماعي

✓ **نقاط القوة:**

سجلت المهمة بعض التقدم في تكريس المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تجسدت في أهم الإنجازات التالية:

*تم تحيين استراتيجية "تونس الرقمية 2021-2025" والخطة الوطنية للتنمية الرقمية قصد تقليص الفجوة الرقمية وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي والمالي لكافة فئات المجتمع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى المهمة.

*المهمة بصدد إحداث لجنة لقيادة أشغال إدراج النوع الاجتماعي بالسياسة العمومية والميزانية.

*تم وضع استراتيجية وطنية حول تطوير الأمن السيبرني والعمل على وضع خطة لتنفيذ الإستراتيجية.

*تم التواصل إلى اتفاق مع وزارة المرأة بشأن مراجعة مجلة حماية الطفولة وخاصة المتعلقة بالجرائم الأمن السيبراني المسلط على الفتيات والفتيان.

* تم التنسيق مع مصالح المعهد الوطني للإحصاء لإنتاج معطيات حول النوع الاجتماعي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال سنويا وذلك في إطار انجاز المسح الأسري حول التشغيل والذي تضمن محورا حول نفاذ الأسر لتكنولوجيا المعلومات والاتصال واستعمالاتها من قبل الأفراد.

* أنجزت الهيئة الوطنية للاتصالات سنة 2021 مسحا حول استعمال الأنترنات وشبكات التواصل الاجتماعي في تونس وقد أفرزت نتائج المسح عن تطور العديد من المؤشرات الإحصائية موزعة حسب الولايات وحسب الجنس والفئة العمرية والفئة الاجتماعية وحسب المستوى الدراسي ومن أهمها:

-استعمال الأنترنات : "72,1% بالنسبة للإناث و75,3% للذكور.

-استعمال الهاتف الجوّال: 95,5% بالنسبة للإناث و95,8% للذكور.

-استعمال وسائل الاتصال الاجتماعية: 91,5% بالنسبة للإناث و90,5% للذكور

-استعمال الأنترنات الجوالة عبر الهاتف: 81,2% بالنسبة للإناث و88,4% للذكور.

✓ **نقاط الضعف:**

بالرغم من التعهدات الدولية والإطار التشريعي والمؤسساتي الملائم لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فإن القطاع يعمل على تفليص الفوارق بين الجنسين والمتمثلة فيما يلي:

* بلغت نسبة النساء المتحصّلات على شهادة تعليم عالي في اختصاص تكنولوجيا المعلومات والاتّصال سنة 2021 حوالي 52% من مجموع خريجي التعليم العالي العمومي والخاص في هذا المجال، في حين أنّ نسبة البطالة لدى النساء بلغت 21,3%سنة 2021 مقابل نسبة بطالة لدى الذكور 13,9%.

*التشغيل والمبادرة الخاصة للنساء في قطاع تكنولوجيات الإتصال ضعيفة:

بحسب إحصائيات سنة 2021، فإن2,3% من الشركات التي حصلت على علامة المؤسسة الناشئة تم تأسيسها من قبل نساء مما يسجّل تراجعا مقارنة بنسبة 4% التي تحققت سنة 2020.

فيما تم سنة 2022 تسجيل إرتفاع في نسبة النساء المشاركات في تأسيس المؤسسات الناشئة حيث قدّرت هذه النسبة ب 34% في حين كانت في حدود 28% سنة 2020

*إطار قانوني ومؤسساتي غير مراعي للنوع الاجتماعي:

– العنف في الفضاء الرقمي يعني النساء أكثر من الرجال فيما يتعلق لا بأفكارها وإنما بحرمتها الجسدية والأخلاقية، على عكس الرجال حيث أن أربع نساء من مجموع 5 نساء تعرضن إلى عنف في الفضاء السيبرني وحسب دراسة قامت بها CREDIF في 2019، "89% من النساء ضحايا العنف الرقمي، ولكن 95% منها لا تتقدم بشكوى"،

– منظومة مالية /إدماج مالي غير مواكب للتطور وقديم،

–إطار قانوني ومؤسساتي غير مراعي للنوع الاجتماعي،

–مشاركة وتمثيلية ضعيفة للنساء في مواقع صنع القرار وكذلك في مجال السلام

2. تقديم توجهات المهمة في المجال

لتجاوز الفوارق المسجلة بين النساء والرجال في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، سيتم التركيز خلال الثلاث سنوات القادمة على المحاور الاستراتيجية التالية:

المحور الاستراتيجي 1: تقليص الفجوة الرقمية بين النساء والرجال وفي جميع المناطق من حيث استعمال الوسائل التكنولوجية ومن حيث النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة

المحور الاستراتيجي 2: المساهمة في تحسين تشغيلية النساء في مجال تكنولوجيا الاتصال وتشجيعهم على المبادرة الخاصة

المحور الاستراتجي 3: المساهمة في تقليص العنف في الفضاء الرقمي والتمييز

المحور الاستراتجي 4: تحسين تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار (الخطط الوظيفية/ هياكل القيادة)

المحور الاستراتجي 5: تعزيز دور المرأة في السلام في علاقة بتنفيذ الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 لسنة 2000.

II. البرامج

❖ البرنامج 1 :التنمية الرقمية

1-أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى البرنامج:

تتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى البرنامج في النقاط التالية:

- تسجيل فجوة رقمية بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع ومختلف المناطق من حيث استعمال تكنولوجيات المعلومات والنفاذ إلى خدمات التكنولوجيا،
- ضعف تشغيلية النساء والمبادرة الخاصة في مجال تكنولوجيات الاتصال،
- ارتفاع منسوب العنف والتمييز في الفضاء الرقمي ضد النساء.

2-الإشكاليات ذات الأولوية:

وتتمثل الإشكاليات ذات الأولوية خلال السنوات الثلاث القادمة في:

- المساهمة في تعزيز تشغيلية النساء والمبادرة الخاصة في مجال تكنولوجيات الاتصال
- الحد من الفجوة الرقمية بين النساء والرجال وبصفة عامة بين جميع المناطق

غير أنه، وباعتبار عدم توفر المعطيات الإحصائية المحينة الخاصة باستعمالات التكنولوجيات بين النساء والرجال، فسيتم العمل على الأولوية الخاصة بالمساهمة في تعزيز تشغيلية النساء والمبادرة الخاصة في مجال تكنولوجيات الاتصال مع السعي إلى توفير قاعدة بيانات تساعد على اتخاذ القرارات في علاقة بالحد من الفجوة الرقمية.

هذا بالإضافة إلى قرار الاتحاد الدولي للاتصالات عدد 70 (Rev. Guadalajara ، 2010) (UIT) الذي يشجع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على تسهيل توظيف النساء والرجال على قدم المساواة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، بما في ذلك في مناصب المسؤولية في الإدارة ، والعمل على

زيادة فرص التوظيف للنساء والفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك بإدماجها في التكوين منذ مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

3- تحديد الهدف المتعلق بالحد من الإشكالية المطروحة:

وتتمثل الأهداف الخاصة للحد من الإشكالية المطروحة فيما يلي:

• **الهدف : المساهمة في تعزيز تشغيلية النساء والمبادرة الخاصة في مجال تكنولوجيات الاتصال**					
المؤشرات	**الوحدة**	**تقديرات 2022**	**تقديرات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**
نسبة الشركات الناشئة التي نم تأسيسها من قبل نساء ومتحصلة على علامة label startup	نسبة مأوية	4%	5%	7%	10%
نسبة مواطن الشغل المحدثة في إطار برنامج تونس الناشئة لفائدة النساء	نسبة مأوية	23%	25%	28%	30%

4- التحليل :

سيتم العمل خلال السنوات الثلاث القادمة على الترفيع في نسبة الشركات الناشئة التي تم تأسيسها من قبل نساء ومتحصلة على علامة : من **5%** سنة 2023 إلى غاية **10%** مع موفى سنة 2025 من خلال مزيد تدعيم الموارد المالية وخاصة تشجيع المانحين الأجانب وتوفير الإطار الملائم للتشجيع على الاستثمار.

كما سيتم العمل على الترفيع في نسبة مواطن الشغل المحدثة في إطار برنامج تونس الناشئة لفائدة النساء من **25%** سنة 2023 إلى غاية **30%** مع موفى سنة 2025 من خلال مزيد توطيد التنسيق

بين البرامج العمومية بهدف دعم ريادة الأعمال إضافة إلى التنسيق مع مختلف مكونات المجتمع المدني ومؤسسات مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة.

5- خطة العمل:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)
المساهمة في تعزيز تشغيلية النساء والمبادرة الخاصة في مجال تكنولوجيات الاتصال	نسبة الشركات الناشئة التي نم تأسيسها من قبل نساء ومتحصلة على علامة label startup	4%	- مزيد تدعيم الموارد المالية المخصصة بعنوان برنامج FlyWheel وبالتحديد آليتي دعم المؤسسات الناشئة (Air (et Air2 خاصة وأن البرنامج المذكور يتضمّن معايير تدعم حصول المؤسسات الناشئة التي أسستها أوشاركت في تأسيسها النساء من أفضلية الأولوية في الانتفاع بالمنح	• تمويل مانحين أجانب
	نسبة مواطن الشغل المحدثة في إطار برنامج تونس الناشئة لفائدة النساء	23%	- توطيد التنسيق بين البرامج العمومية الموجودة على مستوى الوزارات والمعنية بدعم ريادة الأعمال لدى النساء - تدعيم الشراكات والتنسيق مع المجتمع المدني وهياكل مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة فيما يتعلّق ببرامجها الموجهة لريادة الأعمال بالنسبة للنساء وبالنسبة للجهات الداخلية.	• ميزانية الدولة • تمويل مانحين أجانب

III – الإشكاليات والمقترحات

تتمثل أهم **الصعوبات** التي تعوق عملية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بالبرنامج بالأساس في:

- صعوبة تجميع المعطيات الإحصائية في علاقة بالمؤشرات
- عدم تفاعل الأطراف المعنية،
- عدم وجود خطة قطاعية لتنفيذ الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الإجتماعي والخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 لسنة 2000،
- عدم التمكن من منهجية وآليات إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بالسياسة العمومية والميزانية.

✓ **برنامج العمل:**

سيتم العمل على:

- مزيد تدعيم الموارد المالية المخصصة بعنوان برنامج FlyWheel وبالتحديد آليتي دعم المؤسسات الناشئة ((Air et Air2) لتوفير حظوظ اكثر لفئة النساء للحصول على المنح المسندة خصوصا وأن البرنامج المذكور يتضمّن معايير تدعم حصول المؤسسات الناشئة التي أسستها أو شاركت في تأسيسها النساء من أفضلية الأولوية في الانتفاع بالمنح وهوما مكّن إلى حد الآن من إنتفاع نسبة 61% من هذه المؤسسات الناشئة المعنية بمنح البرنامج (35 مؤسسة ناشئة من إجمالي 57 انتفعت بالبرنامج في نطاق منحة Air و30% من هذه المؤسسات الناشئة المعنية انتفعت بالبرنامج في نطاق منحة Air2(6 من 20 مؤسسة ناشئة)،
- مواصلة العمل على تنمية ومرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم تكوينها من قبل نساء بغرض إنجاح عملية تركيزها وتطورها من خلال:
  - برنامج EBDA'Y ويجري تمويله في نطاق آلية التدخل والدعم لهياكل دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة (Mécanisme DEAL) وهو برنامج يجري تنفيذه من خلال المسرّع–Flat6Labs –accélérateur،

- برنامج Girls in Deep Tech من خلال المسرّع–Start Act –accélérateur بصفاقس وهو يساهم في مرافقة المؤسسات الناشئة المكوّنة من قبل نساء في جهتي الوسط والجنوب الشرقي

✓ **المقترحات:**

- إعداد دراسة نوعية وكمية حول النساء المساهمة سواء بصفة فردية أو تشاركية، في تكوين مؤسسات ناشئة (العدد الجملي حاليا في حدود 300 إمرأة) للوقوف على أبرز التحديات والإشكاليات بما يسمح بتصور حلول وآليات جديدة ومباشرة لتدعيم تمويل مشاريع ريادة الأعمال المكوّنة من قبل النساء (0,4 مليون دينار من التمويل تحصلت عليه النساء المكونة لمؤسسات ناشئة من مجوع مبلغ مقداره 20 مليون دينار من التمويلات إنتفعت بها مؤسسات ناشئة متكونة من نساء ورجال) فضلا عن آليات لتحسين ظروف الحياة خصوصا بالنسبة للنساء الأمهات بما يتيح لهن مزيدا من الوقت للتفرّغ للمشاريع (محاضن أطفال في الجهات مجاورة للأقطاب التكنولوجية والمراكز الجهوية للعمل عن بعد...)
- تكثيف التنسيق بين الوزارات والهياكل العمومية لمزيد تثمين وإنجاح المشاريع المنجزة من قبل النساء (البرامج المنجزة من قبل الديوان الوطني للصناعات التقليدية–برامج وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن خصوصا عن طريق منصة ريادة الأعمال "رائدات"، برامج التكوين على مستوى وزارة التكوين المهني والتشغيل والمؤسسات الراجعة لها بالنظر)
- توطيد التعاون والتنسيق والشراكات مع المجتمع المدني وهياكل المرافقة ودعم المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال بالنسبة لبرامجها ومشاريعها الموجهة لريادة الأعمال بالنسبة للنساء وللجهات الداخلية لتنسيق الجهود بما يثمّن المنجزات ويوحد التوجهات والأهداف بالنظر إلى وجود عدة برامج يتم إنجازها من قبل تلك الهياكل وفي عديد الأحيان من خلال تمويلات من مانحين أجانب.

❖ البرنامج 9: القيادة والمساندة

I. الإشكاليات والتحديات المطروحة

تتلخص أهم الإشكاليات المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برنامج القيادة والمساندة في النقاط التالية:

- ضعف تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (خطّة مدير عام، مدير عام مؤسسة، رئيس مدير عام) أو في مواقع صنع القرار (لجان القيادة الاستراتيجية / لجان القيادة العملياتية)،
- وجود إطار قانوني ومؤسساتي غير مراعي للنوع الاجتماعي،
- صعوبة في إدماج النوع الاجتماعي بالسياسات العمومية والميزانية.

1. ضعف تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا وفي مواقع صنع القرار:

تقدّر نسبة تمثيليلة النساء في الخطط الوظيفية العليا بمهمّة تكنولوجيات الاتصال سنة 2022، (خطّة مدير عام إدارة مركزيّة، مدير عام مؤسسة، رئيس مدير عام)، بـ 24 % وفي تركيبة اللجان الاستراتيجيّة بـ 37 %، وتعتبر نسبيا ضعيفة.

ويعود ذلك أساسا إلى الاسباب التالية:

- حاجز غير مرئي ناتج عن السلوكيات والأحكام المسبقة التي تحول دون وصول المرأة إلى المناصب التنفيذية العليا ومناصب صنع القرار،
- مسؤوليات المرأة تجاه أسرتها (الانجاب، رعاية الأبناء...) تمنعها من التفرّغ التام للعمل وبالتالي من التقدم في حياتها المهنية.

هذا وسيتم العمل على الترفيع في نسبة تمثيلية النساء في الخطة الوظيفية العليا لتبلغ سنة 2025، 27%. كما سيتم العمل على الترفيع في نسبة تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار في مجال تكنولوجيات الاتصال وذلك تجسيدا للأثر الثاني من الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والمتمثل في "الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات

والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"، لتبلغ نسبة تمثيلية النساء في تركيبة اللجان الاستراتيجيّة بمهمّة تكنولوجيات الاتصال سنة 2025، 39 %.

2. إطار قانوني ومؤسساتي غير مراعي للنوع الاجتماعي:

عملا على تجسيد الأثر الأوّل: "منظومة مساءلة مؤسساتية تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات"، سيتم العمل على تطوير الإطار التشريعي في مجال تكنولوجيات الاتصال ليكون مراعيا للنوع الاجتماعي.

3. صعوبة في إدماج النوع الاجتماعي بالسياسات العمومية والميزانية.

سيتم العمل على تطوير الحوكمة لإدماج النوع الاجتماعي ببرامج وميزانيات المهمة وذلك تجسيدا للأثر 4 " سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي".

II. الأهداف والمؤشرات المقترحة

تتلخّص الأهداف والمؤشرات المقترحة في الجدول التالي:

الهدف 1: الترفيع في نسبة تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار في مجال تكنولوجيات الاتصال					
المؤشرات	**الوحدة**	**تقديرات 2022**	**تقديرات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**
نسبة تمثيلية النساء في خطة مدير عام، رئيس مدير عام /رئيسة مؤسسة	%	24	24	27	27
نسبة تمثيلية النساء في لجان القيادة الإستراتجية *	%	37	38	39	40
الهدف 2: تطوير الإطار التشريعي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقته للالتزامات الدولية والوطنية					
المؤشرات	**الوحدة**	**تقديرات 2022**	**تقديرات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**
عدد النصوص القانونية والترتيبية التي تم تحيينها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقتها للالتزامات الدولية والوطنية	%	0	1	2	3

الهدف 3: تطوير الحوكمة لإدماج السياسات العمومية والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
عدد البيانات الاحصائية والمؤشرات/ الدراسات والبحوث المراعية للنوع الاجتماعي المتوفرة المتعلقة بقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال	عدد	6	7	7	7
عدد القرارات المنبثقة عن لجنة قيادة لتركيز برامج وميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي بالمهمة	عدد	1	4	4	4

✓ **التحليل**

- تبلغ نسبة تمثيلية النساء في خطة مدير عام، رئيس مدير عام /رئيسة مؤسسة سنة 2022، 24 %، ومن المنتظر أن تبلغ سنة 2025 نسبة 27 %، يذكر أنه من المتوقع أن يتم سنة 2023 احداث المرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في شكل مؤسسة عمومية تكتسي صبغة إدارية.
- بخصوص المؤشر الثاني المتعلق بنسبة تمثيلية النساء في لجان القيادة الاستراتيجية، يقدّر هذا المؤشر سنة 2022 بـ 37 % ومن المتوقع ن يبلغ نسبة 39 % سنة 2025.
- أما بخصوص عدد النصوص القانونيّة والترتيبية التي تم تحيينها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقتها للالتزامات الدولية والوطنية، فمن المؤمل تحيين 6 نصوص خلال الثلاث سنوات القادمة،
- من المنتظر أن يشهد عدد البيانات الاحصائية والمؤشرات/ الدراسات والبحوث المراعية للنوع الاجتماعي المتوفرة المتعلقة بقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال، تطوّرا بين سنتي 2022 و2023 وذلك تبعا لمخرجات الدراسة التي تشرف عليها الوزارة بالتعاون مع منظمة برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونسPNUD Tunisie، والهادفة إلى تشخيص درجة الإدماج الرقمي في تونس على مستوى التفاوت داخل الجهات وإعداد مؤشر لتقييم مستوى التنمية

الرقمية بالبلاد وإيجاد الحلول العمليّة للتّسريع في تحقيق التحول الرقمي وتطوير قدرات بعض الفئات، خاصة الهشة منها. وسيساعد هذا المؤشر على وضع السياسيات الوطنية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان المساواة بين مختلف الفئات وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجهات. ومن المنتظر إنهاء الدراسة وإعداد أول مؤشر وطني لقياس الإدماج الرقمي في تونس مع موفى السنة الحالية.

III. خطّة العمل المقترحة

في إطار العمل على التقليص من الفوارق المسجلة بين الجنسين على مستوى مهمة تكنولوجيات الاتصال، سيتم اعتماد خطة العمل التالية:

الأهداف الاستراتيجية	الأثر	المؤشرات	تقديرات 2023	دعائم الأنشطة	الأنشطة	مصدر الاعتمادات (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)	الهدف العملياتي /المؤشر
الهدف 1: الترفيع في نسبة تمثيلية النساء في مواقع صنع القرار في مجال تكنولوجيات الاتصال	الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي	مؤشر 1: نسبة تمثيلية النساء/الرجال في خطة مدير عام/ رئيس مدير عام /رئيسة مؤسسة	24 %	– إعداد قاعدة بيانات حول الخطط الوظيفية بالمهمة مصنفة حسب النساء والرجال، – إدماج محاور تكوينية القيادة النسائية بمخطط تكوين المهمة،	– تنظيم حصص تكوينية لفائدة النساء المعنية بقيادة المشاريع والبرامج على الصعيد الوطني في مجال القيادة النسائية والتواصل وقيادة التغيير، – العمل على تدعيم مشاركة المرأة في الدورات التكوينيّة وورشات العمل	على ميزانية الوزارة	الهدف العملياتي1: تدعيم مهارات وكفاءات النساء في المهمة حول القيادة النسائية والتواصل وقيادة التغيير المؤشر 1: – نسبة النساء المتكونات في مجال القيادة والتواصل وقيادة التغيير

الأهداف الاستراتيجية	الأثر	المؤشرات	تقديرات 2023	دعائم الأنشطة	الأنشطة	مصدر الاعتمادات (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)	الهدف العملياتي /المؤشر
		مؤشر 2: نسبة تمثيلية النساء في لجان القيادة الاستراتيجية	37%	– إعداد لوحة قيادة حول المشاركة الفعلية للمرأة في الجان التابعة للقيادة الاستراتيجية مجال تكنولوجيات الاتصال، – عداد تقرير متابعة وتقييم للمشاركة الفعلية للمرأة في الجان التابعة لقيادة الإستراتجية مجال تكنولوجيات المعلومات – تعيين اعضاء بلجان القيادة تأخذ بعين الاعتبار تدعيم مشاركة المرأة بلجان القيادة الاستراتيجية.	المنظمة من هياكل أخرى على الصعيدين الوطني والدولي		المؤشر 2: نسبة مشاركة النساء في الملتقيات/الندوات حول القيادة النسائية والتواصل وقيادة التغيير،
الهدف 2: تطوير الإطار التشريعي في مجال	الأثر 1: منظومة مساءلة مؤسساتية تعمل على القضاء على كل أشكال	عدد النصوص القانونية والترتيبية التي تم تحيينها في مجال تكنولوجيات	1	– عقد جلسة للجنة قيادة تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي مع العمل على حضور المكلفيين بالشؤون القانونية لتحديد برنامج			الهدف العملياتي 2: تطوير الإطار التشريعي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال

الأهداف الاستراتيجية	الأثر	المؤشرات	تقديرات 2023	دعائم الأنشطة	الأنشطة	مصدر الاعتمادات (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)	الهدف العملياتي /المؤشر
تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقته للالتزامات الدولية والوطنية	التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات	المعلومات والاتصال ومطابقتها للالتزامات الدولية والوطنية		عمل لجرد النصوص القانونية والترتيبية المستوجب تحيينها مع تحديد مساهمة كل متدخل في ذلك، – جرد النصوص القانونية والترتيبية ذات الصلة من قبل مصالح الشؤون القانونية وبالتنسيق مع المصالح المختصة، على غرار: مثال جرد النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالنهوض بالاستثمار واحداث الشركات الناشئة ""START UP التي تتطلب إعداد نصوص جديدة أو تنقيح لنصوص قديمة على غرار: *الأمر عدد 2018–840 المؤرخ في 11 أكتوبر 2018 يتعلق بضبط شروط وإجراءات وآجال إسناد وسحب			ومطابقتها للالتزامات الدولية والوطنية – عدد النصوص القانونية والترتيبية التي تم تحيينها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقتها للالتزامات الدولية والوطنية.

الأهداف الاستراتيجية	الأثر	المؤشرات	تقديرات 2023	دعائم الأنشطة	الأنشطة	مصدر الاعتمادات (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)	الهدف العملياتي /المؤشر
				علامة المؤسسة الناشئة والانتفاع بالتشجيعات والامتيازات بعنوان المؤسسات الناشئة وبضبط تنظيم وصلاحيات وكيفية سير أعمال لجنة إسناد علامة المؤسسة الناشئة. *قرار رئيس الحكومة الصادر في 12 فيفري و المتعلق 2019 بتعيين أعضاء لجنة إسناد علامة الشركات الناشئة – إعداد مشاريع تنقيحات وعرضها على الشؤون القانونية، – تنظيم اجتماعات مع الأطراف المعنية للمصادقة على التنقيحات، – إعداد مشاريع تنقيح بعض النصوص القانونية والتشريعية من قبل مصالح الشؤون القانونية			

الأهداف الاستراتيجية	الأثر	المؤشرات	تقديرات 2023	دعائم الأنشطة	الأنشطة	مصدر الاعتمادات (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)	الهدف العملياتي /المؤشر
				– تنظيم جلسات عمل من قبل مصالح الشؤون القانونية مع المصالح المعنية بالتقيحات لدراسة مشاريع التنقيحات، – المصادقة على النسخة النهائية من قبل لجنة قيادة تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.			
الهدف 3: تطوير الحوكمة لإدماج النوع الاجتماعي بالسياسات العمومية وبالميزانية	الاثر 4 : سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي	عدد البيانات والمؤشرات الاحصائية المراعية للنوع الاجتماعي المتعلقة بالقطاع/ عدد البحوث والدراسات المراعية للنوع الاجتماعي المتعلقة بالقطاع	7	–تشخيص معمق للواقع وتحديد الحاجيات من حيث البحوث والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي المستوجب العمل عليه، –تكوين قاعدة بيانات إحصائية ومؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي، –التنسيق مع الهياكل الأفقية المتدخلة (وزارة المرأة/ المعهد الوطني للإحصاء...) وتحيين الاستبيان لتجميع المعطيات المتعلقة	–إحداث المرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال	ميزانية الدولة	الهدف العملياتي 1: تطوير الشراكة مع الهياكل الأفقية المتدخلة في توفير دراسات والمعطيات الإحصائية المراعية للنوع الاجتماعي. مؤشر 1: عدد الاتفاقيات المبرمة مع الهياكل

الأهداف الاستراتيجية	الأثر	المؤشرات	تقديرات 2023	دعائم الأنشطة	الأنشطة	مصدر الاعتمادات (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)	الهدف العملياتي /المؤشر
				بالمؤشرات المبني على النوع الاجتماعي في مجال تكنولوجيا المعلومات.			الافقية المتدخلة في توفير دراسات ومعطيات إحصائية مراعية للنوع الاجتماعي.
		عدد القرارات المنبثقة عن لجنة قيادة لتركيز برامج وميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي بالمهمة	4	-عقد 4 جلسات قيادة على الأقل للجنة قيادة تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي لتحديد خطة عمل في الغرض وتحديد مساهمة كل طرف في ذلك، -إعداد مخطط تكوين يمكن الهياكل المعنية من التمكن من إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالبرامج والميزانية التابعة لهم، -تكوين فرق عمل للعمل على جملة من متطلبات تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي،			الهدف العملياتي 2: التحسيس بضرورة تركيز الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي وتطوير كفاءة الأعوان في المجال، المؤشر 1: نسبة تنفيذ مخطط التكوين والتواصل حول الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي مؤشر 2: نسبة تنفيذ الخطّة القطاعية لإدماج

الأهداف الاستراتيجية	الأثر	المؤشرات	تقديرات 2023	دعائم الأنشطة	الأنشطة	مصدر الاعتمادات (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)	الهدف العملياتي /المؤشر
				-إعداد خطة قطاعية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وذلك في إطار تنزيل الخطة الوطنية المنبثقة عن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن،			النوع الاجتماعي بالبرامج والميزانية في إطار تنزيل الخطة الوطنية 1325.